الدبلوماسية المتخصصة في السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية في الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠٢١

سالم على حسن مدعث الهاجرى *

مستخلص

في سياق القوة الناعمة للدول الصغيرة، أهتم البعض منها بالدبلوماسية المتخصصة، أي تركيز الجهود والموارد في مجالات محددة. ركزت دولة قطر على الوساطة المتخصصة، حيث أصبحت قطر من أبرز الوسطاء النشطين دوليًا وإقليميًا، ولكن من أهم التحديات التى تواجهها دولة قطر هي تحدى صغر الحجم والتحدي الديموغرافي، وتحدى الموقع الجيوسياسى. ومن أهم أدوات ومقومات الوساطة القطرية الاعتماد على سلاح الأموال، والاستقلالية والانفتاح على الجميع، وقد حققت دولة قطر كدولة صغيرة في مجال الوساطة المتخصصة بعض المكاسب من خلال الوساطة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية ومن أهم هذه المكاسب استمرار الحفاظ على هدف البقاء والأمن، وتعظيم المكانة الخاصة بها، وتعزيز سمعتها ونفوذها الدولي والإقليمي، وتعانى الوساطة القطرية من أوجه قصور رئيسية، ومن أهمها اعتمادها الكبير على الأموال، وغياب هيكل تنظيمي بيروقراطي قوى يدير ويوجه عمليات الوساطة.

كلمات مفتاحية: دولة قطر– الدبلوماسية المتخصصة – الوساطة الدولية – القوة الناعمة – الدول الصغيرة – الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

In the context of the soft power of small states, some have been interested in specialized diplomacy, that is, the concentration of efforts and resources in specific areas. The State of Qatar has focused on specialized mediation, as Qatar has become one of the most prominent active mediators internationally and regionally. However, one of the most important challenges facing the State of Qatar is the challenge of small size, the demographic challenge, and the challenge of the geopolitical location. One of the most important tools and components of Qatari mediation is reliance on the weapon of money, independence and openness to all. The State of Qatar, as a small country in the field of specialized mediation, has made

* باحث دكتوراه علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

- Email: s9174607@gmail.com

some gains through mediation between the United States and the Afghani Taliban Movement. Qatari mediation suffers from major shortcomings, the most important of which is its heavy reliance on funds, and the absence of a strong bureaucratic organizational structure that manages and directs mediation operations.

Key Words: The State of Qatar - Specialized Diplomacy - International Mediation - Soft Power - Small States - the United States of America.

مقدمـة:

شهدت دولة قطر منذ عام ١٩٩٥ تحولاً كبيراً في سياستها الخارجية، حيث تبنت سياسة خارجية مستقلة ومحايدة نتيجة وقوعها في منطقة حيوية وجيوسياسية واقتصادية مهمة، وفي نفس الوقت تشهد توترات بين القوي الإقليمية المؤثرة في المنطقة، ومن منطلق أهمية دور الوساطة في حل المنازعات وإحلال السلام في منطقة مشتعلة، فقد انتجهت دولة قطر في سياستها الخارجية نهج الحوار والمساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية والعمل على تسوية المنازعات لالطرق السلمية، وبرزت دولة قطر–التي تصنف كدولة صغيرة– كواحدة من أنشط الوسطاء في النزاعات والصراعات الإقليمية. فمنذ العام ٢٠٠٦، قامت دولة قطر بجهود الوساطة في أكثر من صراع إقليمي، كالصراع في لبنان، اليمن، السودان، وأخيرا في أفغانستان، أو بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية.

وأثارت جهود الوساطة النشطة لقطر، اهتماماً وجدالاً كبيراً بين الباحثين أتخذ عدة أوجه، لعل أهمها هو المتعلق بالأهداف والدوافع الكامنة لقطر من وراء الوساطة، بحيث جعلتها أحد أهم أدواتها ومرتكزاتها في السياسة الخارجية، وبناء على ذلك دفعت الوساطة القطرية النشطة الكثير من الباحثين للاهتمام أو التركيز على أهمية وفعالية الوساطة في تحقيق أهداف ومصالح السياسة الخارجية للدول الصغيرة [١]

بدأت الولايات المتحدة خلال الحقبة الأولى للرئيس الأمريكي السابق "أوباما" محادثات جادة في ٢٠١٠ مع حركة طالبان الأفغانية بواسطة ألمانيا وحلف الناتو وقطر تحديدا، بغرض إتمام تسوية شاملة سياسية في أفغانستان والانسحاب الأمريكي التام من أفغانستان، وتجمدت هذه المحادثات بعد ٢٠١١، حتى تم إحيائها من جديد في ٢٠١٣، بفتح قطر– بناء على طلب من الولايات المتحدة– لمكتب لتمثيل حركة طالبان في الدوحة[2] .

وسوف يتم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

أولاً:التأصيل النظري للدراسة.

ثانياً: تطور دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة.

ثالثاً: الوساطة القطرية النشطة كأهم مرتكزات الدبلوماسية المتخصصة لقطر.

رابعاً: الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية في الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠٢١.

خامسا: مكاسب الوساطة النشطة لقطر.

مشكلة الدراسة:

تأتي أهداف وأهمية الدراسة في تقديم تأصيل نظري لمفهوم الدبلوماسية المتخصصة وأهميته للدول الصغيرة، كمفهوم لم ينال قدر كاف من الاهتمام في الأدبيات العربية، فضلا عن تقديم تأصيل نظري يركز تحديدا على أهمية الوساطة الدولية للدول الصغيرة، لاسيما فيما يتعلق بالبقاء وصيانة الأمن القومي وتعزيز النفوذ والمكانة الدولية، وذلك بالتطبيق على حالة ثرية مثل حالة دولة قطر.

وتغطى الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢١، ويرجع اختيار العام ٢٠١٠ كبداية للفترة الزمنية باعتباره العام الذى بدأت فيه إدارة أوباما محادثات جادة مع طالبان، وانطلقت فيه أيضا الوساطة القطرية في المباحثات. أما نهاية المدة الزمنية وهو عام ٢٠٢١، فيرجع اختياره إلى انتهاء جهود الوساطة عمليا في هذا العام تزامنا مع قرار إدارة بايدن الانسحاب التام من أفغانستان في منتصف هذا العام.

واستنادا إلى ذلك، تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي أهداف وتحديات السياسة الخارجية لقطر كدولة صغيرة؟
- لماذا وضعت قطر الوساطة كأهم مرتكزات دبلوماسيتها المتخصصة في السياسة الخارجية؟
- ما هي أدوات وسمات الوساطة القطرية؟
- كيف تطورت دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة؟
- ما مدى فعالية الوساطة القطرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لقطر والتصدي لتحدياتها؟
- ما هي مكتسبات دولة قطر من الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية في الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠٢١؟

أولا- التأصيل النظري للدراسة:

١. الدبلوماسية المتخصصة والدول الصغيرة.

أ. مفهوم الدبلوماسية المتخصصة:

تم تعريف الدبلوماسية المتخصصة بأنها تركيز أو تخصيص الدولة مواردها في مجالات محددة قادرة بشكل أفضل على تحقيق عوائد تستحق العناء من أجلها [3] .

ويعرفها البعض أيضا بالتخصص النشط في السياسة الخارجية، ويعرفها البعض الآخر، بالاستراتيجية أو السياسة المتعمدة من قبل بلد- غالبا صغيرة- لتميز نفسها عن البلدان الأخرى المتماثلة والمتنافسة، من أجل اكتساب ميزة تنافسية، وتعزيز جاذبية الدولة.

واستنادا إلى هذا التعريف، يقع على عاتق الدولة الصغيرة على وجه التحديد، البحث عن ميزة تنافسية تستطيع أن تتفرد به كموقعها الجغرافي الفريد، أو قضية محددة تركز

جهودها التامة عليها، كالنرويج التي ركزت دبلوماسيتها المتخصصة كوسيط في النزاعات المعقدة. ومالطا في دفاعها عن قانون البحار[4] .

ب. شروط ومحددات الدبلوماسية المتخصصة الناجحة:

ووضع الباحثين المهتمين بالدبلوماسية المتخصصة بعض الشروط والمحددات لضمان استراتيجية دبلوماسية متخصصة ناجحة:

– الاختيار الدقيق للمجال أو القضية التي تسعى الدول أن تتخصص فيها؛ حيث ينبغي للدولة أن تختار مجالا أو قضية ذات اهتمام عالمي، وتهدف لتحقيق الصالح العام العالمي. ويترتب على ذلك، أن تضع الدولة هدف لها وتبدء للترويج لهذه القضية بشكل لا يوحى على تحقيق مصلحة ذاتية لها، إذ على سبيل المثال، عندما تتخصص الدولة في جهود المساعدات الإنسانية أو صنع السلام العالمي، فإنها بذلك تعطى انطباع بأن هدفها الرئيسي يبتعد عن أية مصالح ضيقة لها، وأنها تهدف للصالح العام، وعلى هذا الأساس، تحظى الدولة على تقدير وإعجاب كبير، وترتفع مكانتها الدولية.

– الاختيار الأمثل للمجال أو القضية التي تستطيع من خلاله أو التخصص فيها تحقيق تفرد أو ميزة تنافسية. ويتوقف هذا المحدد على ما تمتلكه الدولة بالفعل من ميزة تنافسية كموقعها الجغرافي المتميز، والذى يؤهلها بأن تكون رائدة في مجال المناطق الحرة على سبيل المثال. أو كفاءتها وخبراتها في مجال معين، كمجال الحوكمة والتعليم، والذى يؤهلها بان تكون رائدة في مجال الإنماء العالمي. أو مواردها المالية الضخمة كدولة قطر التي تؤهلها بأن تكون رائدة في مجال الوساطة الدولية[5]

– توفير النفقات المطلوبة لتنمية وتطوير الدبلوماسية المتخصصة. حيث لا يمكن للدبلوماسية المتخصصة أن تكون فعالة دون أن تعي الدولة من البداية حجم التكلفة المادية المرتفعة لها. إذ على سبيل المثال، ما جعل دول مثل هولندا والنرويج دول رائدة في مجال المساعدات الإنمائية، هو حجم المبالغ الطائلة التي ترصدها سنويا من ميزانيتها والتي تقدر بالمليارات للمساعدات الإنمائية وتمويل مشاريع إنمائية تشرف عليها الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي [6]

ج. أهمية الدبلوماسية المتخصصة للدول الصغيرة

اقترنت الدبلوماسية المتخصصة بالسياسة الخارجية للدول المتوسطة والصغيرة. فبالنسبة للأخيرة، أصبحت الدبلوماسية المتخصصة نمط معين من فن الحكم، يعتمد على تركيز مواردها حول قضايا معينة مع التحلي بالمسؤولية والاستباقية، من أجل تعظيم قوتها ونفوذها السياسي، وبناء تحالفات قوية لها[7]

ويعزو اقتران الدبلوماسية المتخصصة بالقوى المتوسطة والصغيرة، إلى افتقار كلتا القوتين الإمكانية بأن تكون فاعلة في جميع المجالات، وذلك في الوقت الذى تسعيان فيه إلى المكانة **Status** والنفوذ في النظام الدولي[8]

علاوة على ذلك، ساد العالم بعد الحرب الباردة التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الثروة بين الدول في ظل سيادة العولمة وتنوع شبكات التجارة والاتصال، كما ظهرت قضايا جديدة تهيمن على واقع العلاقات الدولية كقضية الهجرة غير الشرعية. بحيث أتيح للدول

الصغيرة أن تصبح أكثر كفاءة وتميزا في النظام الدولي عبر التخصص في مجالات محددة، تنافس بها مع الدول الكبرى، فدول شمال أوروبا كسويسرا والدنمارك قد ركزت على استضافة المنظمات الدولية، والدفاع عن حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال [9]

أما فيما يتعلق بالأهمية، فوفقا Nicolas Fromm، أصبحت الدبلوماسية المتخصصة، أحد أهم أو أشهر استراتيجيات السياسة الخارجية المتعمدة للدول الصغيرة. ويرجع السبب في ذلك إلى افتقار الدول الصغيرة إلى مقدرات القوة الصلبة، وذلك في ضوء هاجس "البقاء" كهدف أساسي للدول الصغيرة، والخوف من هيمنة القوى الأخرى ذات النفوذ العسكري والاقتصادي الكبير، لا يزال القوة المحركة أو الدافعة لسلوك الدول الصغيرة في النظام الدولي، وعليه يمكن اعتبار الدبلوماسية المتخصصة وسيلة أو استراتيجية "تعويضية" للدول الصغيرة، تركز أو تخصص فيها الدولة الصغيرة جهودها على مجالات أو أدوات محددة مثل الوساطة الدولية، أو التنمية الدولية، أو قضايا البيئة، بسبب نقص القوة العسكرية أو عدد السكان من أجل ضمان البقاء في المقام الأول. وتحقيق المكانة المرموقة Considerable Status[10]

فتخصص الدولة الصغيرة على مجال محدد. أو بعبارة أخرى، ربط اسمها وصورتها بقضية معينة يساهم في رفع مكانتها الدولية، وتضخيم نفوذها في المجتمع الدولي، لأنها تضطلع أكثر من غيرها في قضايا محددة يركز عليها المجتمع الدولي، ومن ثم، يساهم ذلك أيضا في كسب الدولة الصغيرة لعدد كبير من الأصدقاء والحلفاء، وهذا بدوره يؤمن ويحافظ للدولة الصغيرة أكبر قدر من ضمانات البقاء [11]

إذ من خلال الدبلوماسية المتخصصة، تسعى الدول الصغيرة إلى تقديم حلول "إبداعية" تصب في مصلحة الجميع خاصة الدول الكبرى، أو محاولة إقناع نظرائهم الأقوياء بأن اهتمامهم بقضية معينة يصب في مصالحهم المشتركة[12]

د. الوساطة الدولية والدول الصغيرة:

خلال حقبة الحرب الباردة، كانت الوساطة حكرا على الدول الكبيرة. لكن مع ما شهده النظام الدولي من تغيرات بعد الحرب الباردة، تفجرت الكثير من النزاعات والصراعات، وتعدد أنماطها أيضا من عرقية وقومية ودينية؛ قد فتح الباب على مصراعيه للدول الصغيرة للانخراط في أدوار الوساطة الدولية [13] .

وبالتوازي مع ذلك، أصبح هناك ميل شديد إلى تفعيل وساطات الدول الصغيرة، ويعزو ذلك إلى امتلاك الدول الصغيرة لمزيا نسبية رئيسية، والتي تشمل درجة مصداقية أعلى وموثوقية مرسخة في حيادها البارز، وأيضا ابتعاد وساطة الدول الصغيرة عن "الإكراه" أو فرض النفوذ والإملاءات على أطراف النزاع ضمنيا أو بشكل مباشر، فوجود وسيط مهيمن سيجعل أطراف النزاع دائما مجبرين على فعل ما يملى عليهم، خوفا من أن ينقلب عليهم ، خاصة وأن النزاعات المعقدة شديدة الحساسية تحتاج إلى وقت وجهود كثيرة، وتستلزم لإنهائها عدم وضع أطراف النزاع تحت ضغوط وتهديدات مختلفة، إذ تتصف وساطة الدول الصغيرة بالمرونة واستخدام نهج الإقناع، وذلك على اعتبار أن مصالحها المباشرة من هذه الوساطة ضئيلة، وهو ما يساهم في تخفيض حدة التصعيد،

وبناء الثقة وسهولة التوصل إلى اتفاق، علاوة على ذلك تتميز وساطة الدول الصغيرة بقيود بيروقراطية أقل، وهو ما يُترجم إلى كفاءة وسرعة والمزيد من الحفاظ على خصوصية أطراف النزاع [14] .

هـ. مفهوم الوساطة الدولية:

تعددت تعريفات الوساطة الدولية. لكن أشهرها وأكثرها شمولاً تعريف **Jacob Bercovitch**. بأنها عملية إدارة صراع، مرتبطة بالمفاوضات الخاصة بالأطراف، لكنها مختلفة أو متميزة عنها، حيث يسعى المتنازعون للحصول على المساعدة، من طرف خارجي لتغيير تصوراتهم أو سلوكهم، دون اللجوء إلى القوة المادية أو اللجوء إلي سلطة أو قوة القانون [15]

هي أداة تصالحية من شانها تغير الصراع الثنائي إلى حوار ثلاثي عبر وجود طرف ثالث لا يتفاوض لصالح أي طرف من أطراف النزاع وبدون تهديد بعنف مادى أو إكراه[16]

وهي شكلا من أشكال المساندة التفاوضية حيث تتدخل جهة خارجية في عملية صنع السلام للتأثير وتغيير طبيعة العلاقات السابقة بين الأطراف المتنازعة [17]

ويصف دليل الأمم المتحدة للوساطة الفعالة بأنها عملية تطوعية حيث يساعد طرف ثالث طرفين أو أكثر، بموافقتهم، لحل النزاع من خلال مساعدتهم على تطوير اتفاقيات مقبولة للطرفين، وتتضمن الوساطة العملية الهيكلية الكاملة لدعم المفاوضات، من الاتصال الأولي بين الوسطاء وأطراف النزاع إلى المفاوضات وتنفيذ اتفاقيات السلام [18]

ويري الباحث أن الوساطة الدولية عبارة عن نشاط طوعي وغير قسري وغير ملزم قانونا؛ وبالتالي تسمح الوساطة لأطراف الصراع بالحفاظ على استقلاليتهم طوال فترة المفاوضات، وعليه أيضا، يجب فهم الوساطة على أنها عملية سياسية بدون التزام مسبق من الأطراف بقبول أفكار الوسيط.

ع. أنماط الوساطة الدولية:

تتميز عملية الوساطة في المقام الأول بأنها عملية "تطوعية"، كما يجب أن لا يكون للوسيط أية انحيازيات لأحد أطراف النزاع خاصة خلال أداء دوره في النزاع القائم، علاوة على ذلك يقوم الوسيط بمجموعة من الأدوار أو المهام الرئيسية، ومنها: تسهيل التواصل بين أطراف النزاع، وضمان الحفاظ على توزان العملية التفاوضية بين الأطراف، والعمل على تقريب وجهات النظر والمصالح المشتركة، وخلق مناخ إيجابي لبدء واستمرار التفاوض.

وتتخذ الوساطة الدولية أربعة أنماط رئيسة:

الأولى: الوساطة التوفيقية أو الخفيفة **Conciliation**: وفيها يعمل الوسيط على تقريب وجهات نظر المتنازعين كاستراتيجية للحد من مستوى الأعمال العدائية لإرساء الأساس للتفاوض، دون مطالبتهم أو الضغط عليهم بالدخول في مفاوضات، أو حتى إبداء آرائهم في وجهات النظر المرسلة؛ إذ يمكن اعتبار هذا النمط من الوساطة مجرد مساعي حميدة لبناء جسور للتواصل بين المتنازعين. بينما الثانية: الوساطة التشاورية **Consultation**: وتنطوي على مشاركة مباشرة للوسيط في المفاوضات، بناء على

خبرته الشخصية لمساعدة المتنازعين على التحرك قدما نحو إيجاد حل للنزاع؛ لكن رغم مشاركة الوسيط، يتجنب الوسيط ممارسة أية شكل من أشكال الإكراه والسيطرة ولا يحدد قواعد وشروط التفاوض، ومثال على هذا النمط، مشاركة الرئيس جيمي كارتر خلال مفاوضات اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر. بينما الثالثة: الوساطة البحتة **Pure Mediation**: وفيها الوسيط أكثر انخراطا في المحادثات مع الجانبين لتشجيع الاتفاق، ويتحكم أيضا في تدفق المعلومات بين الأطراف، ويقدم شروط التسوية المحتملة، ويطور شروط التسوية، بل ويحد من موضوعات التفاوض للتركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك من أجل توفير منصة لتسوية أوسع للصراع. وأخيراً: وساطة القوة الثقيلة أو القسرية **Mediation Power**: وفيها يستخدم الوسيط نفوذه وموارده، أو أوراق الضغط التي يمتلكها "كعصا أو جزرة" لإجبار المتنازعين على الاتفاق؛ وبرزت هذه الوساطة في مفاوضات إنهاء الحرب الأهلية في كوسوفو والبوسنة، وتعرض هذا النمط لانتقادات واسعة بسبب خرقه للسمات الرئيسة المميزة للوساطة: الحيادية، عدم التحيز، عدم الإكراه [19]

غ. دوافع وأهمية الوساطة للدول الصغيرة:

يري **Jacob Bercovitch** أن أية وساطة دولية لحل الصراعات لا تخلو من مكاسب سياسية جوهرية يريد الوسيط تحقيقها، وهى ما تدفعه بالأساس للتحمس للتدخل كوسيط، واستمرار نجاح وساطته بقدر ما يستطيع، وحدد خمسة دوافع رئيسية للوسطاء:الأولي: إدراك الوسيط بأن استمرار الصراع سيكون له تداعيات سلبية على مصالحه السياسية والأمنية. والثانية: رغبة الوسيط من التقرب من أحد طرفي الصراع أو كليهما. والثالثة: إصرار الوسيط على الحفاظ على تماسك كيان أمنى أو سياسي يشكل فيه طرفي الصراع جزءا رئيسيا فيه، مثل وساطة الولايات المتحدة المتكررة بين اليونان وتركيا للحفاظ على تماسك حلف الناتو. ورابعاً: رؤية الوسيط للوساطة على أنها فرصة مواتية لتوسيع وتعزيز نفوذها. وأخيراً: وجود تفويض رسمي للتدخل كوسيط في النزاعات، وهذا أقرب إلى حالة المنظمات الإقليمية التي تنص مواثيقها على التوسط في النزاعات الناشئة بين أعضاءها [20]

أما بالنسبة لأهمية ودوافع الوساطة للدول الصغيرة، فبعضها يتوافق على الدوافع السابقة، وبعضها يرتبط بخصوصية أهداف الدول الصغيرة، إذ عادة ما تأخذ الدول الصغيرة بعين الاعتبار عند انخراطها في الوساطة مصالح استراتيجية أدنى بعكس الدول الكبيرة، فقد يكون محفزها فقط تعزيز قوتها الناعمة أو تأثيرها الثقافي. وبالتالي فعادة ما تكون الدول الصغيرة أكثر انتقائية في اختيار وساطاتها[21] .

فبحسب البعض، تعد الوساطة أحد الاستراتيجيات المتخصصة المتبعة من الدول الصغرى، ضمن استراتيجيات متخصصة أخرى كالمشاركة في عمليات حفظ السلام، بسبب افتقارها للقوى الصلبة خاصة العسكرية، لتأمين بقائها **Survival** كأولوية عظمى لها، وخلق هامش من المناورة في العلاقات الدولية، وموازنة خصومها[22] .

فيما يرى البعض أن الوساطة أحد أهم الاستراتيجيات المتبعة للدول الصغيرة لتعزيز مكانتها Status في الشئون الدولية؛ فوساطة الدولة الصغيرة في نزاع دولي يؤدى إلى تعزيز مكانتها مقارنة بأقرانها من خلال إظهار أهميتها في النظامين الإقليمي والدولي، مما ينتج عن ذلك اعتقادات شائعة بين مجموعة الأقران بأن الدولة الوسيطة هي لاعب مؤثر في النظام الدولي، مما يمنحها مكانة ونفوذ أكبر. وهذا ينطبق على دولة قطر، حيث ساهمت الوساطة النشطة لقطر إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية[23]

وينطبق كذلك على دول صغيرة أخري مثل الدنمارك والسويد وفنلندا التي قامت بجهود وساطة ناجحة في عدد من النزاعات الدولية، وساهمت في توسيع نفوذها بقدر كبير يفوق دول أكبر وأقوى عسكريا واقتصاديا مما وفر لهذه الدول أيضا مزيدا من الحمايةٍ والاستقلالية[24]

ثانيا: تطور دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة

تطورت نظرية السياسة الخارجية للدول الصغيرة عبر ثلاثة موجات رئيسة؛ الأولى، خلال الحرب الباردة، وفيها اقتصرت دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة على النظرية الواقعية بحكم هيمنة النظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، ومناخ الحرب الباردة الذى كان سائد حينذاك الذى قيد سلوك الدول الصغيرة في النظام الدولي، والثانية وهى بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث اهتمت على وجه الخصوص نظريتي الليبرالية الجديدة، والنظرية البنائية بإعادة تفسير السياسة الخارجية للدول الصغيرة إثر التطور المتصاعد لدور الدول الصغيرة في ضوء المناخ الجديد لحقبة مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما تنامى المنظمات الدولية والتكامل الاقتصادي، وفى ضوء أيضا بروز محددات جديدة لتفسير سلوك الدول الصغيرة كالأبعاد الأيديولوجية والعرقية، أما الثالثة، فقد ركزت على التطور الملفت لتصاعد أدوار ونفوذ الدول الصغيرة في النظام الدولي عبر أدوات وأنماط القوة الجديدة في النظام الدولي، وعلى وجه الخصوص القوة الناعمة.

١.الموجه الأولى: الحرب الباردة وخضوع دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة للنظرية الواقعية

على الرغم من أن النظريات التفسيرية الكبرى في العلاقات الدولية وبالأخص النظرية الواقعية، لم تولى اهتمام كبير لدراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة Small States، وذلك على اعتبار أن تلك النظريات وبخاصة الواقعية اعتبرت الدول الصغيرة فواعل هامشية للغاية غير مؤثرة في النظام الدولي، ومع ذلك خضعت دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة لعقود طويلة للنظرية الواقعية، والتي وصفت أدبيتها المحدودة الدول الصغيرة بالفواعل الضعيفة، التي تخضع سياستها الخارجية لقيود شديدة يفرضها النظام الدولي مما يحد على نحو واسع من خياراتها في السياسة الخارجية. حيث تتصف سياستها الخارجية غالبا بكونها رد فعل، وليس استباقية، تجاه للظروف الخارجية [٢٥]

إذ يلعب هيكل النظام الدولي خاصة الأحادي والثنائي القطبية الدور الأكبر في التأثير على السياسة الخارجية للدول الصغيرة، فالنظام الدولي الذى يتسم بالتعددية يتيح للدول الصغيرة هامش محدود من المناورة خاصة إذا كان هذا النظام تصارعي(٢٦)

ففي ظل أجواء الحرب الباردة ونظام دولي ثنائي القطبية مقيد تهيمن عليه قوتين عظمتين، هيمنة فكرة البقاء ولم تهتم النظرية الواقعية على دراسة وتفسير سلوك الدول الصغيرة في النظام الدولي، ومن ثم، قلت الدراسات الواقعية التي درست الدول الصغيرة على تقديم طرح نمطى أو قابل للتنبؤ لسلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة لضمان البقاء،و يقوم على خيارات محدودة جدا وتحديداً خيار الانضمام لتحالفات(٢٧)

يتمحور الأساس الفلسفي للفكر الواقعي على الحالة الدائمة الطبيعية للحروب والصراعات في بيئة فوضوية. وفى ظل هذه البيئة الفوضوية، تكون أولوية الدول هي البقاء، وتحقيقه يستلزم زيادة قوتها بنفسها أو عبر المساعدة الذاتية، وهذا بالتبعية ينشى في العلاقات الدولية "معضلة أمنية" مزمنة، لأن مساعي كل دولة لزيادة قوتها، سيؤدى إلى زيادة مخاوف الدول الأخرى بأن قوتها وأمنها قد تضاءل، مما يدفعهم إلى زيادة قوتهم بالمقابل، ويؤدى هذا التنافس المستمر بين الدول على القوة والأمن في الكثير من الحالات إلى نشوب الحروب والصراعات، وبسبب افتقار الدول الصغيرة للقدرات المادية الكبيرة لتعزيز قوتها وأمنها بنفسها، تكون عالقة بشكل أكثر ضرارة في هذه المعضلة الأمنية، مما يجبرها على اللجوء إلى تحالف حماية مع قوى عظمى أو كبرى كخيار رئيسي ضمن خيارات محدودة جدا لحماية بقائها وأمنها(٢٨)

وعليه أيضا افترض المنظور الواقعي أن الدول الصغيرة تتبع أنماطاً متشابهة من السلوك، وتتبنى نفس استراتيجيات السياسة الخارجية بسبب اهتماما بشكل حصري بالحفاظ على ذاتها أو بقائها وأمنها (٢٩)

وعلى هذا الأساس صاغت بعض الأدبيات أربعة استراتيجيات رئيسية تتبعها الدول الصغيرة لضمان الحفاظ على البقاء، لاسيما في مواجهة أطماع وتهديدات دول الجوار الأقوياء، وهذه الاستراتيجيات:

الأولى: تحالف المأوى أو الحماية **Bandwagoning**: وهى الاستراتيجية الغالبة على الدول الصغيرة، وفيها تتحالف فيها الدولة الصغيرة عسكريا مع دولة كبرى، أو منظمة دولية تؤمن لها الحماية ضد تهديدات جيرانها، مقابل منافع تحصل عليها الدولة الحامية كإنشاء قواعد عسكرية على أراضى الدولة الصغيرة، ويمكن القول، أن تحالف دول الخليج عسكريا بما في ذلك قطر يندرج ضمن تحالف الحماية، ومشكلة هذا التحالف للدول الصغيرة، هو فقدان استقلالها بشكل شبه تام. الثانية: الموازنة **Balancing**: وفيها تقيم الدولة الصغيرة علاقات وتحالفات مع أكثر من قوى، وتنخرط في ذات الوقت في عدة منظمات إقليمية، لردع تهديدات جيرانها، والأهم هو تجنب الاعتماد المفرط على حليف واحد، وتسمى هذه الاستراتيجية عند البعض "التحوط الاستراتيجي". الثالثة: الاعتماد على الذات **Self-Reliance**، وهى استراتيجية غير شائعة للدول الصغيرة، وفيها تقوم الدولة الصغيرة بتقوية الموارد الداخلية المتاحة إلى أقصى حد للحفاظ على

جيش قادر على الدفاع عن البلاد من الأعداء. الرابعة: إعلان الحياد أو عدم الانحياز، وهى استراتيجية غير شائعة أيضا ومكلفة للغاية للدول الصغيرة حيث يتطلب منها أن تقوم ببناء قدرات دفاعية متطورة لردع انتهاكات الحياد(٣٠)

٢.الموجة الثانية حقبة ما بعد الحرب الباردة والنظرية الليبرالية والبنائية:

برهن انقضاء الحرب الباردة دون حرب عالمية عسكرية، وما تلى حقبة الحرب الباردة من تطورات في النظام الدولي في مستويات متعددة، عجز النظرية الواقعية عن تفسير هذه التطورات، والتي كان من بينها، التطور المتصاعد لدور الدول الصغيرة في النظام الدولي، حيث لم تعد تصلح فرضية النظرية الواقعية التي قصرت اهتمام الدول الصغيرة في مسالة البقاء فقط.

أ.تفسير السياسة الخارجية للدول الصغيرة بحسب النظرية الليبرالية

ربطت أدبيات الموجة الثانية في دراسة الدول الصغيرة تفسيرها حول التطور الملفت لدور الدول الصغيرة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، على تطور وانتشار العديد المنظمات والمؤسسات الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي، والتي أصبحت أهدافها تتجاوز مسائل الأمن القومي والتهديدات العسكرية. وحتى فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والأدوار العسكرية، أصبح للدول الصغيرة في هذه المنظمات دورا عسكريا سواء في عمليات حفظ السلام أو المساهمة في التدخلات العسكرية الدولية وخاصة لحلف الناتو(٣١)

فالليبرالية لا تنظر إلى السياسة الخارجية بوصفها خيارات مقيدة في إطار توزيع القدرات في النظام الدولي كما ترى الواقعية، بل في إطار الفوضى التي يمكن أن تنشئ درجة من الانسجام والتعاون على المستوى الدولي، وليس معضلة أمنية مزمنة بالضرورة، فأن هناك إمكانية لضبط سلوك الإنسان من خلال القوانين والدساتير المدنية ومؤسسات الدولة باعتبار أن طبيعته الخيرة تدفعه نحو السلام الدائم حفاظا على ما حققه من مكاسب وفوائد، أما فكرة العدوان والحرب عندهم فأنها ما هي في واقعها إلا نتيجة الفكر البشري والذي من الممكن تغييره، ويأتي دور المؤسسات الدولية الهام في تهذيب سياسات الدول وتصرفاتها التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحها وتعظيمها في هذا النظام الفوضوي. (٣٢)

وعليه، تقدم الليبرالية المؤسسية على وجه الخصوص، تفسيرا أفضل لزيادة فعالية السياسة الخارجية للدول الصغيرة ودورها في السياسة الدولية. فأنصار الليبرالية المؤسسية، يرون أن المؤسسة تلعب دورا هاما في تحديد سلوك الدولة، حيث تؤثر المؤسسات على سلوك الدولة الكبرى عندما تلتزم بتبادل المشورة مع الدول الأصغر(٣٣)

بل ومن خلال المؤسسات الدولية تستطيع التأثير على معايير ووجهات نظر القوى العظمى لتصبح وكلاء لمواقف الدول الصغيرة، وبالتالي ففي زمن انتشار المؤسسات الدولية وحاجة الدول الكبرى إليها وتقديم العديد من التنازلات بسبب هذه الحاجة، لم يصبح الاعتبار للقدرات الوطنية ومقادير القوة التقليدية، بل في طبيعة عمل وهدف المؤسسة أو المنظمة، وهيكلها المؤسسي الذى يعطى للدول الصغيرة وزنا كبيرا للقوة داخلها يفوق قدراتها القومية(٣٤)

وكمثال بارز على ذلك دولة الدنمارك، حيث استطاعت بسبب أهميتها أن تتحول إلى دولة مؤثرة في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتحويل الكثير من سياسات وقرارات المؤسستين إلى صالحها(٣٥)

ب.تفسير السياسة الخارجية للدول الصغيرة بحسب النظرية البنائية

يعد كتاب "الكسندر وندت" النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية والذى صدر عام ١٩٩٩ أحد أهم ركائز النظرية البنائية حيث حاول في هذا الكتاب تقديم نسق بنائي جديد يرفض القواعد والمنطلقات الفكرية العقلانية للنظرية الواقعية الجديدة ويقدم بدلا من ذلك وجهة نظر اجتماعية لفهم قضايا السياسة الدولية ودراسة مخرجاتها(٣٦)

فالسياسة الدولية، لأتباع البنائية لا يمكن تحليلها وفهمها بالتركيز فقط على بنية النظام الدولي وتوزيع القوى التي تؤثر بشكل آلي أو ثابت على سلوك الدول كما يعتقد الواقعيون، وبالمقابل يرى البنائيون أن الدول تتصرف بهذا الشكل نتيجة العلاقات الاجتماعية، وتفاعلها مع بنية النظام الدولي التي تشكل إطاراً اجتماعيا من القواعد والقيم التي تتصرف الدول من خلالها، وعليه يصر البنائيين أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، كما أن القوة خاصة القوة العسكرية كأهم مفهوم محوري في الواقعية، لا تحدد في إطار مادى، بل هي بناء اجتماعي في حد ذاتها يتحدد معناه وأثره من خلال التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي والبناء الذى يحتوى هذا التفاعل(٣٧)

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم المهمة في النظرية البنائية، ليس فقط لأنها تساعد على تحديد المصلحة للفاعل لكنها مهمة أيضا لصناعة السياسة العامة للدولة. إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية(٣٨)

فهوية الدولة على وجه الخصوص التي تبنى اجتماعياً، تشكل بحسب البنائية الاجتماعية المحدد الرئيسي لسياسة وتصرفات الدولة الخارجية. فوفقا للبنائيين، تحدد هوية الدولة تصوراتها فيما يتعلق بمصالحها والتهديدات التي تواجهها والآخرين سواء حلفاء أو أعداء في السياسة الدولية. وبناء على ذلك، تحدد أو تصور الدولة لنفسها "دوراً" محددا أو مناسباً في النظام الدولي تعتقد أن تستطيع أن تلعبه داخل النظام الدولي، وتفترض أيضا تقبل الآخرين لهذا الدور، وعليه يرى البنائيين أن التمييز ما بين دولة صغيرة أو كبيرة يجب أن يقوم على كيف أسست الدولة دورها ومكانتها في النظام الدولي بناء على هويتها أو خطاب الهوية الرئيسي للدولة. وفى ذلك، لا يشكك البنائيين في أن مسالة توزيع القدرات تشكل عامل رئيسي في تمييز الدول الكبيرة أو القوية عن الصغيرة. فالدول العظمى أو الكبيرة في النظام الدولي التي تمتلك قدرات مادية قومية كبيرة، تشكلت هويتها القومية على أساس تصور دور أكبر لها في النظام الدولي (٣٩)

ومع ذلك، كما يجادل البنائيين أن مسالة توزيع القدرات أو المعايير الكمية ليس أمر قاطع دائما في ذلك التمييز. إذ بناء على الهوية المؤسسة اجتماعيا وتاريخياً وثقافيا، يصور قادة البلاد دوراً كبيراً لدولهم في النظام الدولي يتخطى بكثير قدراتها المادية ومساحتها الجغرافية. إذ على سبيل المثال، على الرغم من أن دولة ناميبيا من أكبر دول

العالم من حيث المساحة الجغرافية، لكن يمكن وصفها بالدولة الصغيرة، لأن قادتها لا يتصورن أو يطمحون بدور عالمي كبير في النظام الدولي، وعلى نحو مماثل يمكن تصور دولة قطر، فرغم تصنيفها السائد بالدولة الصغيرة بناء على المعايير الكمية. إلا أن قادة قطر قد صوروا لها دوراً نشطا في السياسة الدولية عبر أدوات وسياسات مخططة، مكنها من رفع من مكاناتها وأهميتها الدولية(٤٠)

بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار الدولة صغيرة بالاستناد فقط على معايير موضوعية، ولكن أيضا من خلال ما يدركه أو يعتقده قادتها عن دورها في الهيراركية الدولية. ونفس الفكرة عبر عنها روبرت كوهين، فالدولة الصغيرة عنده هي "تلك الدولة التي يدرك قادتها بأنها لن تستطيع منفردة أو بالائتلاف مع غيرها من الدول الصغيرة من إحداث تأثير ذو قيمة في النظام الدولي"(٤١)

وبذات المنطق، رأى هولستى أن عوامل مثل الإمكانيات العسكرية والمكانة والأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، لا تعكس بشكل دقيق مستوى تأثير أحد الأدوار في النظام الدولي، ولا ترتبط بوظائف هذا الدور. ونجد أن بعض المصطلحات مثل القوة العظمى أو القوة المتوسطة لا تشير بالضرورة إلى مستوى فعالية دبلوماسية هذه الدور في مختلف العلاقات مع الآخرين. ويبرهن هولستى على هذه الفرضية من خلال تحليل أداء الدول الصغيرة، والتي عادة ما نجدها تلعب أدوارا مؤثرا في بعض تفاعلات النظام الدولي، وذلك من خلال ممارسة بعض المهام والوظائف كالوساطة أو حفظ السلام(٤٢)

وفى ذات السياق أيضا، صورت، أو أوجدت دول صغيرة في النظام الدولي كسويسرا والسويد لنفسها دورا مميزا في النظام الدولي بناء على تبنيها لمعايير معينة مستمدة من هويتها، مثل سياسة الحياد(٤٣)

الموجه الثالثة: القوة الناعمة والسياسة الخارجية للدول الصغيرة

ركزت الموجه الثانية الليبرالية والبنائية في دراسة سلوك وسياسة الدول الصغيرة على مساحة التوسع في حركة ومناورة الدول الصغيرة خارجياً لكسب المزيد من ضمانات البقاء والأمن، مع وجود تركيز محدود على مسالة السعي إلى المكانة والنفوذ، وبعد نهاية الحرب الباردة، سعت دول صغيرة، وبعض الدول المتوسطة للحصول على الاعتراف والمكانة Status من خلال استخدام قوتها الناعمة، وتحديدا عبر التخصص في قضايا معينة أخلاقية أو رفيعة على نحو عام، ومثال على ذلك، المكانة والسمعة الكبيرة التي اكتسبتها النرويج "الدولة الصغيرة مساحة وعدد سكان" في النظام الدولي عبر التخصص في مجال الوساطة وبناء السلام، ومع العلم أيضا، أن اكتساب المكانة الكبيرة في العالم يرافقها كذلك المزيد من ضمانات البقاء والنفوذ(٤٤)

فقد عرف Joseph Nye القوة الناعمة بأنها القدرة على جعل الآخرين يريدون ما تريد أو هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال أو هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه. فعندما تبدو سياسة الدولة مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتها الناعمة، وتجعل

الآخرين يعجبون بها ويريدون ما تريد، فإنك لن تضطر إلى الإنفاق كثيراً لتحريكهم في اتجاهك، مثل التركيز على الديمقراطية، وحقوق الإنسان وحفظ السلام، ووفقا لجوزيف ناي، ترتكز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاثة موارد، هي: ثقافية (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية) (٤٥)

فبلجيكا الدولة الصغيرة في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، نجحت في احتلال مكانة رئيسية لنفسها في السياسة الدولية بسبب دورها الحيوي في استضافة مقرات المنظمات الدولية كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، والذى منحها قوة ناعمة كبيرة أثرت على أجندات وتفضيلات الدول الكبرى في هذه المنظمات، وكيفتها مع تفضيلاتها الخاصة(46)

ثالثا: الوساطة المتخصصة في ضوء أهداف وتحديات السياسة الخارجية لدولة قطر:

١. دعائم وأهداف السياسة الخارجية لدولة قطر:

في سياق تحول السياسة الخارجية الجديدة لدولة قطر منذ العام ١٩٩٥ بقيادة الشيخ حمد بن خليفة الساعية إلى المزيد من الاستقلال وتعظيم أمن دولة قطر وتأمين بقاءها، والطموح في لعب دور أكبر في الساحة الإقليمية والدولية، وتعظيم صورة قطر في العالم؛ فقد استثمرت قطر بقوة كبيرة في القوة الناعمة كواحدة من أهم أدوات أو استراتيجيات الدول الصغيرة، فبالنسبة لدول صغيرة كقطر، رغم ما تسعى إليه من طموحات في تعظيم المكانة الدولية لها، والنابعة من طموحات النخبة الحاكمة؛ فظل هدف ضمان البقاء والأمن المحدد الرئيسي لدولة قطر، لاسيما في ظل استمرار الاضطرابات الأمنية والعسكرية في المنطقة، وتنامى نفوذ قوة جيرانها الإقليمين(٤٧)

حيث رأت القيادة القطرية بقيادة الشيخ حمد أن الخيارات التقليدية المحدودة المتاحة للدول الصغيرة لتأمين بقاءها وصيانة أمنها، خاصة خيار الاندماج في تحالفات حماية عسكرية مع قوى كبرى، لا ينال فقط من استقلالها؛ بل أيضا تتسم هذه التحالفات بعدم الاستدامة، والتقلبات السريعة، وبعبارة أخرى لا وجود لضمانات أن تستمر القوى الخارجية الحامية في حماية الدولة الصغيرة بصفة أبدية، وبالتالي جاء التفكير في الاستثمار في القوة الناعمة والاهتمام بالوساطة المتخصصة (48)

فقد أهتمت قطر في سبيل تنمية قوتها الناعمة بمجالات عدة، وكان في مقدمتها المجال التعليمي في أواخر التسعينيات، وبدأت مؤسسة قطر في بناء مدينة تعليمية جديدة لتوفير وجلب الخبرات العلمية الدولية الحديثة لقطر بالإضافة إلى استضافة فروع من جامعات وكليات دولية مرموقة في تخصصات عدة، حيث استضافت المدينة كلية جوج تاون للشئون الخارجية، وكلية طب وايل كورنيل، وجامعة تكساس إيه أند إم، وجامعة كوليدج لندن، هذا بالإضافة إلى زيادة عدد المنح التعليمية للطلاب القطريين في الخارج، وكان في مقدمة المجالات أيضا مجال الثقافة والفنون الرفيعة، ففي عام ٢٠٠٨ أنشأت قطر الأوركسترا السيمفونية كأول أوركسترا سيمفونية في الخليج العربي، وأكاديمية

خاصة لتعلم الموسيقى، وفى عام ٢٠١٠ أقامت قرية كتارا الثقافية للموسيقى، كما قامت مؤسسة قطر وهيئة متاحف قطر ببناء متاحف ضخمة في جميع أنحاء البلاد، مثل متحف الفن العربي الحديث ومتحف الفن الإسلامي [49]

ومع ذلك، أدركت قطر أنه من الأهمية بمكان كدولة صغيرة أن تتفرد أو تتخصص في بعض مجالات القوة الناعمة، وتركز على تشكيل صورة ذهنية إيجابية لها، وتحقق لها أعلى ربحية أو منفعة ممكنة، لذلك جعلت قطر الوساطة إحدى مجالاتها الرئيسية المتخصصة في قوتها الناعمة، إذ أن الوساطة على وجه الخصوص تتفوق بدرجة كبيرة عن باقي أدوات القوة الناعمة من حيث أهميتها وفعاليتها في تحقيق أهداف الدول الصغيرة وتعظيم دورها الخارجي، وزيادة نفوذها، والتصدي لتحدياتها الخارجية[٥٥]

وعلى هذا الأساس أولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذى منذ توليه حكم الإمارة عام ١٩٩٥، تركيزاً كبيراً على مسألة انخراط قطر بشكل واسع في الشؤون الإقليمية مع التركيز بشكل خاص على الوساطة في النزاعات وتعظيم صورة قطر كصانع سلام؛ بدءاً من مشاركة قطر في حل الصراعات في لبنان ودارفور واليمن والعراق وبين حماس وفتح في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والولايات المتحدة وأفغانستان مما أكسب قطر سمعة واسعة في صنع وبناء السلام[٥١]

وقادت الاستقلالية الكبيرة للسياسة الخارجية القطرية لاسيما خروجها من دائرة التأثير السعودي، إلى جانب العلاقات المتميزة لقطر مع الولايات المتحدة، للعب دور الوساطة والتوسع فيها كاستراتيجية منسجمة مع مصالح دولة قطر العليا[٥٢]

ونظرا لأهميتها في تعظيم مصالح قطر الخارجية المتنوعة، جعلت قطر الوساطة إحدى أهم ركائز ومبادئ سياستها الخارجية التي أرساها الدستور القطري الدائم لعام ٢٠٠٣. فبحسب نص المادة ٧ من دستور قطر الدائم، "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام[٥٣]

٢.تحديات السياسة الخارجية لقطر:

يوجد بعض التحديات الخارجية التي تواجها قطر كدولة صغيرة، والتي تتمحور في:

أ.تحدى صغر الحجم والتحدي الديموغرافي:

يمثلا كل من تحدي الحجم الجغرافي والتحدي الديموغرافي، المحددين الرئيسيين التقليديين لسلوك وتوجهات السياسة الخارجية للدول عامة سواء صغيرة أم كبيرة، وتعد قطر من أصغر بلدان العالم من حيث المساحة والتي تبلغ ١١,٦١٠ كيلو متر مربع، والأقل كذلك من حيث عدد السكان، ويمثل ذلك نقطة ضعف مزمنة لقطر تجعلها عرضه لغزو خارجي أو هيمنة قوى إقليمية عليها بسهولة شديدة جدا، لأن الدول الصغيرة جغرافيا تفتقر إلى العمق الاستراتيجي والحدود الكبيرة لحماية نفسها، أو صد واستنزاف الغزو الخارجي قبل الوصول إلى العاصمة والمناطق والمنشآت الحيوية[٥٤]

وبدوره أيضا يشكل عدد السكان المحدود لدولة قطر تحديا كبيرا مزمنا لأمنها القومي؛ لأن تأسيس جيش وطني قوى للدفاع عن أمن الدولة يتطلب توافر عدد كبير من السكان خاصة من فئة الشباب، وينطبق هذا الأمر على تكوين بنية اقتصادية صناعية ضخمة متطورة[55]

وعلاوة على ذلك فمناخ قطر صحراوي جاف، ومياهها الجوفية والسطحية شبه معدومة، وهو أمر لا يساعدها في أنشاء قاعدة زراعية وصناعية متقدمة، كأحد المقومات الرئيسية للقوة التقليدية التي تتميز بها الدول الكبيرة[٥6]

ففي عام ٢٠٢٢، أحتل الجيش القطري المركز ٧٧ عالمياً، وذلك من حيث كفاءته القتالية، وحجم العتاد العسكري، والقوة البشرية المحدودة العاملة والتي تقدر بنحو ١٦ ألف فرد[57]

وبحسب جهاز التخطيط والإحصاء القطري، بلغ عدد سكان قطر نحو 3,020,080 نسمة في أكتوبر عام ٢٠٢٢، بينهم قرابة ٣٢٠ ألف نسمة فقط سكان أصليين، أي ما يعادل ١٢% من إجمالي عدد السكان القاطنين [58]

ب.تحدى الموقع الجيوسياسى لقطر

تتمتع قطر بموقع جيوسياسي حساس، فهي تقع بين جارتين خليجيتين متنافستين، المملكة العربية السعودية وإيران، ولديها حدود برية وحيدة مع السعودية، وحدود بحرية مع إيران والبحرين والإمارات، وتقع السعودية في جنوب قطر وتبلغ مساحتها ٢،١٤٩،٦٩٠ كيلومتر مربع، أي ١٨٥ مرة ضعف قطر، ويبلغ عدد سكانها ٣٤,٢ مليون نسمة. وتحتل المرتبة ١٧ من حيث القوة العسكرية، وتحد إيران قطر من الشمال، وتبلغت مساحتها ١،٦٢٨،٧٦٠ كيلومتر مربع، أي ١٤٠ مرة ضعف قطر، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ مليون نسمة، وتحتل المرتبة ١٤ من حيث القوة العسكرية، ويعنى ما سبق أن قطر ليست فقط أضعف بكثير من حيث القوة المادية الصلبة (السكان، المساحة، القوة العسكرية) مقارنة بجيرانها، بل أيضا يفاقم موقعها الجغرافي من هذا الضعف الاستراتيجي، خاصة وأن لكل من السعودية وإيران تطلعات توسعية واضحة ومعلنة خاصة من جانب إيران في منطقة الخليج، وهو ما يأتي على حساب الدول الصغيرة في الخليج، كما حدث في سابقة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١[59]

فأولى التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة تتمثل في رغبة دولة كبيرة في الحصول من جارتها الأصغر على الاعتراف بزعامتها واتباع أجندتها في القضايا المتعلقة بالأمن، فالدول الكبرى وبالأخص تلك التي استثمرت بسخاء في مجال الأمن، غالبا ما تسعى إلى بناء تحالفات مع جيرانها منصبة نفسها حاملة للواء الزعامة[٦٠]

٣.أدوات ومقومات وسمات الوساطة القطرية النشطة

أ. الدبلوماسية العليا المركزية

انخرطت قطر في مجال الوساطة معتمدة بالأساس على دفع الوساطات وتيسيرها ومتابعتها عبر الاتصالات والعلاقات المباشرة بين قادة الدولة بما في ذلك أمير البلاد وأطراف النزاع، مع ترك جزء محدود للمتابعة لمهام وزراة الخارجية،أي أن الوساطة

القطرية تتسم بنزعة مركزية للغاية فيما يتعلق بجميع مراحل الوساطة، وهذا ما تم ملاحظته من تجارب الوساطات القطرية؛ حيث تيسرها دائرة صغيرة وضيقة للغاية ضمت أمير قطر ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وبعض المسؤولين في الخارجية القطرية[٦١]

وتلك السمة للوساطة القطرية تتفرد بها قطر عن العديد من الدولة الصغيرة المهتمة بمجال الوساطة كالنرويج، التي انخرطت في المجال عبر مبادرات ومشاركة الجهات غير الحكومية والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث[٦٢]

وبذلك فأن العلاقات الشخصية القوية التي تجمع بين كبار قادة قطر وأطراف الصراعات، والثقة العالية التي يتمتع بها هؤلاء القادة لدي الأطراف المتنازعة؛ قد شكلت الدافع وراء أتخاذ الوساطة القطرية منحى الطابع الشخصي، وربما أيضا يعتقد قادة قطر أن الاتصال الشخصي المباشر خاصة في المراحل الأولى للوساطة سيكون فعال للغاية في دفع الأطراف المتنازعة لبدء الجلوس على مائدة التفاوض، وتحفيزهم على المضي قدما في المفاوضات، مستندين في ذلك على ثقة أطراف الوساطة في موضوعية ونزاهة دولة قطر، ونواياها الحسنة في تحويل الخلافات إلى سيناريوهات مربحة للجانبين، ورغم سلبيات الدبلوماسية الشخصية وخطورة غياب الطابع المؤسسي؛ إلا أن للدبلوماسية الشخصية بعض المميزات منها السرعة في التنفيذ والمتابعة دون الرجوع إلى التعقيدات البيروقراطية، وحل المشكلات بشكل أسرع، وسهولة إقناع الأطراف المتنازعة بالمطالب والحلول لأجل التوصل إلى حل النزاع[٦٣]

ب. الاستقلالية والانفتاح على الجميع

نشطت قطر في مجال الوساطة خاصة في المنطقة باعتبارها دولة صغيرة، غير محملة بميراث من التدخل الدبلوماسي والعسكري في المنطقة، وليس لها أجندات وطموحات كبرى لتمديد الهيمنة والنفوذ، وهو ما عزز التصور باستقلالية ونزاهة قطر كوسيط، وأنها تريد صنع السلام، وليس لديها أجندات ودوافع خفية، وأقصى طموحاتها من وراء ذلك تعزيز التصورات الإيجابية وسمعة الدولة إقليميا ودولياً، وعلاوة على ذلك كونها دولة صغيرة، لا يخشى الأطراف المتصارعة من وسطاتها التي لا تحمل طابع التهديد والإكراه بالمقارنة بالدول الإقليمية القوية في المنطقة، وانفردت أيضا قطر كوسيط في قدراتها على الانفتاح والاتصال مع جميع الأطراف ففي أوائل القرن الحالي احتفظت قطر علنا بمكتب تجارى إسرائيلي، وتتمتع بعلاقات قوية مع إيران أيضا في الوقت ذاته [64]

ففي أزمة دارفور اكتسبت الوساطة القطرية تأييدا من قبل اطراف النزاع كافة وقبل الجميع الجلوس إلى طاولة المفاوضات دون تردد، ويعزى ذلك إلى كون قطر وسيطا مستقل يشكل طمأنة أكثر لأطراف النزاع كافة وليس له أطماع في هذه الأزمة، فضلا عن ما يحمله هذا الوسيط في سلته من موارد مادية تساعد لرأب النزاع وتشجيع عملية التنمية هناك[65]

ولعل الميزة الأهم لقطر في هذا الصدد هو اتصالها مع مجموعة واسعة من المنظمات والحركات غير الحكومية مثل حركة طالبان، وعلى الرغم من الانتقادات التي

توجه لقطر بسبب علاقاتها مع بعض المنظمات، ومع ذلك يمثل ذلك ميزة للوساطة القطرية تسمح لها بالدخول في وساطات مع هذه الكيانات بسهولة أو بالنيابة عن أحد، على عكس الدول الكبرى والغربية تحديدا التي لديها خلافات عميقة معها، أو قوانين مقيدة للاتصال مباشرة مع هذه المنظمات أو الحركات[66]

ففي الأزمة اللبنانية الداخلية عام ٢٠٠٨، رفضت الأطراف المتصارعة الوساطة السعودية، خاصة حزب الله، ورحبت بالوساطة القطرية، بسبب المخاوف من حيادية الوساطة السعودية، وهو ما ساعد قطر في تيسير وساطاتها في لبنان، حيث كانت على اتصال مباشر في ذات الوقت مع جميع الأطراف الخارجية المعنية بالأزمة اللبنانية، إيران، إسرائيل، فرنسا، والولايات المتحدة. وهى ميزة فريدة غير متاحة للكثيرين في المنطقة[67]

رابعاً: الوساطة القطرية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغانية في الفترة من ٢٠١٠ إلي ٢٠٢١:

بدأت الولايات المتحدة خلال الحقبة الأولى للرئيس الأمريكي السابق "أوباما" محادثات جادة في عام ٢٠١٠ مع حركة طالبان الأفغانية بواسطة ألمانيا وحلف الناتو ودولة قطر تحديدا، بغرض إتمام تسوية شاملة سياسية في أفغانستان والانسحاب الأمريكي التام منها، حيث ترسخت لدى إدارة أوباما قناعة قوية بأنه من الصعوبة هزيمة حركة طالبان أو جعلها تختفى من المشهد السياسي، لذلك، قدمت إدارة أوباما مجموعة من التنازلات لطالبان كتمهيد للمحادثات وبدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ومن هذه التنازلات، موافقة واشنطن على فتح مكتب لتمثيل الحركة في دولة قطر (الدوحة)، وهذا الأمر قد مثل نقطة الانطلاق للاعتراف بالحركة على المستوى الدولي، وأيضا، تعديل مجلس الأمن للعقوبات المفروضة على الحركة بغرض فصل الحركة عن القاعدة، ورغم تعثر المفاوضات بين طالبان وإدارة أوباما لأسباب شتى؛ إلا أنها قد وضعت الإطار الرئيسي لأجل استئناف جاد لهذه المحادثات، وتجمدت هذه المحادثات بعد ٢٠١١، حتى تم إحيائها من جديد في ٢٠١٣، بفتح دولة قطر- بناء على طلب من الولايات المتحدةالأمريكية – لمكتب لتمثيل حركة طالبان في الدوحة، ليكون المنصة الرئيسية للمحادثات بين مسؤولي الولايات المتحدة وحركة طالبان، ومثلت خطوة قيام قطر بفتح هذا المكتب في ٢٠١٣ نقطة الانطلاق الرئيسية للوساطة القطرية النشطة في هذه المحادثات؛ بل يصفها البعض بالعلامة الفارقة في تطور هذه المحادثات، إذ منذ اتخاذ قطر لهذه الخطوة، برزت كأنشط وسيط – رغم وجود وسطاء آخرون- في المحادثات بين طالبان والولايات المتحدة [٦٨]

ويدل ذلك على قناعة الولايات المتحدة بقدرة قطر على التأثير على الحركة للاستمرار في المحادثات التي تعثرت قبل ٢٠١٣، وإقناع الحركة بتقديم بعض من التنازلات، بسبب العلاقات القوية والممتدة بين طالبان ودولة قطر، وقناعة الولايات المتحدة بأن المساعدات من دولة قطر للحركة ستسهل من مطالب واشنطن التي تفرضها على الحركة، وتشجع الحركة على الاستمرار في المباحثات، وعلى هذا الأساس أيضا، يبدو أن

الولايات المتحدة كانت صائبة في اختيار قطر، حيث رحبت ودعمت طالبان الوساطة القطرية، كما رحبت بها أيضا بعض الأطراف الأخرى المعنية بأفغانستان، خاصة باكستان، ورغم دفع الولايات المتحدة لقطر لهذه الوساطة، وقد حققت هذه الوساطة بعض أهداف قطر، والتي منها تعزيز نفوذ قطر الإقليمي كدولة صغيرة، وتوسيع دورها ومساحة مناورتها الخارجية لموازنة جيرانها الإقليميين وخاصة السعودية وايران، وتعزيز مكانة قطر الدولية كدولة راعية ومروجه للسلام(٦٩)

وتم توقيع اتفاقية أمنية بين دولة قطر بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٨ وحلف الناتو في مقر التحالف في بروكسل، ومثل الجانب القطري سعادة العميد "طارق خالد العبيدلي" رئيس إدارة التعاون العسكري الدولي بالقوات المسلحة لدولة قطر ومن جانب حلف الناتو نائبة الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي "روز غوتيمويلر" وتم التوقيع على اتفاق تمركز قوات وموظفي حلف الناتو في قاعدة "العديد" الجوية بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٨م والذي شرفه حضرة صاحب السمو " تميم بن حمد آل ثاني " أمير البلاد ومشاركة سعادة الدكتور "خالد بن محمد العطية" نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع في اجتماع وزراء دفاع دول حلف شمال الاطلسي المشاركة في عملية الدعم الحازم في جمهورية افغانستان الاسلامية والذي عقد في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العاصمة البلجيكية بروكسل في 9 يونيو ٢٠١٨م، وتم توقيع الاتفاقية بشان دعم الأمن ومكافحة الإرهاب، تسمح لقوات الناتو باستخدام الأراضي القطرية، واستخدام قاعدة "العديد" لمكافحة الإرهاب في المنطقة وأفغانستان، وتم مشاركة الدكتور " خالد بن محمد العطية" نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع في اجتماع وزراء دفاع دول حلف شمال الاطلسي المشاركة في عملية الدعم الحازم في جمهورية افغانستان الاسلامية والذي عقد في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العاصمة البلجيكية بروكسل في 9 يونيو ٢٠١٨م (٧٠)

وبذلك حاولت قطر استثمار هذه الوساطة لدعم تحالفها مع الولايات المتحدة وحلف الناتو وذلك في ظل تراجع كبير للدور الأمريكي في المنطقة في الفترة الأخيرة.

ويوجد عدة دوافع لإدارة أوباما للدخول في مفاوضات جادة مع طالبان، يعتبر صحيح نسبياً، لكنه لم يعبر عن واقع الحقيقة الكاملة، والتي قدمتها دراسة للمعهد الدنماركي للدراسات الدولية، والتي رأت، أن ثمة دوافع عدة لإدارة أوباما، يأتي على مقدمتها استراتيجية الرئيس أوباما لخفض التركيز العسكرى الأمريكي في المنطقة، والتخلص التام من فكرة استمرار "حروب أبدية" في المنطقة، لذلك كان أوباما مصمم على انسحاب تام للولايات المتحدة من العراق وأفغانستان بحلول ٢٠١٤، فضلا عن ذلك، رأت إدارة أوباما أن الانتصار على طالبان أصبح محض خيال، بسبب قوة طالبان على الأرض، ودعم دول إقليمية هامة لها وخاصة باكستان، وتوالت الجولات في دولة قطر، وأسفر ذلك، موافقة إدارة أوباما على جميع المبادرات الرامية لدمج طالبان في المجتمع الأفغاني، كما قدمت حوافز مالية لبعض قوات طالبان للتخلي عن السلاح، مع موافقة مبدئية لإخراج معتقلي الحركة من جوانتانامو، وكان من أهم جهود دولة قطر في ٢٠١٤،

إتمام صفقة إطلاق سراح خمسة من قادة طالبان محتجزين في معتقل "جوانتانامو"، مقابل إطلاق طالبان سراح رقيب في الجيش الأمريكي، وفى المقابل كان يوجد دوافع لحركة طالبان أيضاً للموافقة على المباحثات مع إدارة أوباما، وأهمها: ترسخ قناعة لدى الحركة بان تسوية سياسية عبر التفاوض هي الحل النهائي لاستمرار الحركة وضمان وضع لها في أفغانستان، واكتساب شرعية كامله لهم، وأن استمرار القتال مع أمريكا سيؤدى إلى قتل المزيد من قادتها وإضعاف الحركة، وفي المقابل يوجد دوافع لدولة قطر أيضاً من هذه الوساطة فتعد أهم ركائز السياسة الخارجية لقطر، حيث فرضت عدة معطيات على قطر بأن تجعل الوساطة أهم تلك الركائز، أبرزها، التحدي الجيوسياسى من حيث وقوعها كدولة صغيرة للغاية بين جارين كبيرين أقوياء وهما السعودية وإيران، ووقعها أيضا في وسط إقليمي شديد الاضطراب، وهو ما فرض على قطر تركيز جهودها على الوساطة – كآلية تحوط وقائية – تمكنها من تكوين شبكة من الحلفاء، وبعيدا عن هدف البقاء كدافع رئيسي للوساطة القطرية(٧١)

وعززت الولايات المتحدة من تحالفها العسكري مع قطر، وساهمت في ضم قطر كحليف لحلف الناتو، أما على صعيد أهداف قطر من هذه الوساطة، فيأتي من بينها، تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة، وموازنة النفوذ المتصاعد لكل من السعودية، الإمارات، وإيران بعد الربيع العربي ، وتركيز دولة قطرعلى الوساطة والبعد عن التنافس الإقليمي، ودعمها لحفظ السلام والاستقرار واحترام القانون الدولي يؤدي لترويج صورة إيجابية لدولة قطر على المستوي الدولية(٧٢)

وجاء الرئيس دونالد ترامب في عام ٢٠١٧، وفي بداية عام ٢٠١٨، استمرت الدوحة في التعاون بين حركة طالبان والولايات المتحدة، وكانت استراتيجية ترامب لبدء محادثات "غير مشروطة" مع طالبان، وإصرار ترامب على إتمام الانسحاب في ٢٠٢٠، حتى دون اتفاق، قد منحت مزيدا من القوى والتصلب لحركة طالبان في مباحثاتها، وعلى الأرض أيضا، حيث كثفت الحركة من عنفها وأعمالها الإرهابية ضد القوات الأفغانية الحكومية والأمريكية، مما دفع إدارة ترامب إلى الإذعان لمطالب الحركة، وأهمها عدم إشراك الحكومة الأفغانية في المباحثات، للإسراع في إنهاء هذه المفاوضات، وترك الولايات المتحدة لأفغانستان، وبقيادة قطر، وقد استضافت قطر العديد من جولات المحادثات بين الولايات المتحدة وممثلي طالبان، وبين الحكومة الأفغانية والحركة، خلال فترة الرئيس ترامب انخرطت واشنطن وطالبان في تسع جولات من المباحثات(73)

فكللت جهود الدوحة خلال فترة ترامب لوقف إطلاق النار في يولية ٢٠١٨، وعين الرئيس ترامب " زلماي خليل زاد " مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة في أفغانستان، وعقد اجتماعه الأول مع طالبان وبصفة علنية ورسمية في الدوحة في أكتوبر ٢٠١٨، وتم استأنف المفاوضات مرة أخري في الدوحة خلال شهر نوفمبر من نفس العام، وتم الاتفاق علي عقد جولة ثالثة في الدوحة في شهر ديسمبر، إلا أن الدوحة فوجئت برغبة الجانب الأمريكي في عقد المحادثات في أبو ظبي، وشاركت طالبان في ذلك الاجتماع، إلا أنها رفضت الجلوس مع وفد الحكومة الأفغانية، ما أدى إلى فشل تلك الجولة وعودة طالبان

والوفد الأمريكي إلي الدوحة، في الشهر التالي، وبناء عليه ، توصلت الإدارة الأمريكية أنه لا مفر من العودة إلى الدوحة واعتماد النهج والأسلوب القطري في المفاوضات، وبدأت بالفعل المفاوضات الحقيقية والرسمية بين الجانبين في ٢١ يناير ٢٠١٩، فقد أتفق الطرفان على تصور عام حول شكل الاتفاق أو عناصره العامة، كما صاحب المفاوضات انتقال "عبد العزيز برادار" إلي الدوحة وترؤسه المكتب السياسي، وبذلك استمرت المفاوضات عدة جولات، وكللت بنجاح اتفاق الأطراف على عقد سلام تاريخي بين الجانبين في الدوحة في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠، وتبع ذلك إطلاق سراح ألاف الأسرى من الجانبين، ووقف إطلاق النار خلال عيدي الفطر والأضحي، ومهد ذلك الأتفاق الطريق للمفاوضات الأفغانية – الأفغانية، والتى بدأت في الدوحة في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٠، إلا أن هذه المفاوضات توقفت بعد عام تقريباً من المفاوضات بين الجانبين بمغادرة الرئيس الأفغاني، أشرف غني، ودخول طالبان وسيطرتها على كابل في ١٥ أغسطس ٢٠٢١[74] وجاء الرئيس بأدين وقرار الانسحاب السريع وغير المشروط من أفغانستان فور توليه الرئاسة الأمريكية في ٢٠٢١، وإنهاء ما يسمى الحروب الأبدية في المنطقة، ارتأت إدارة بايدن، أن تحقيق انتصار ساحق على طالبان أمر مستحيل، وعودتها للسلطة مجرد مسالة وقت، كما أن الوضع الأمني في أفغانستان أصبح متدهور أكثر من أي وقت مضى، وأن قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها في أفغانستان أصبحت محدودة، وتم استكمال الانسحاب الأمريكي التام من أفغانستان في يوليو ٢٠٢١ في عهد الرئيس بايدن[٧٥]

وبذلك أن الوساطة التي توظفها الدول الصغيرة ؛ تؤمن لها قدر كبير من البقاء والاستقلالية وتحقق لها مكانة وتحقق لها نفوذ كبير، وبالتطبيق على الحالة القطرية، لا تزال قطر تعتمد على التحالف الأمني مع الولايات المتحدة، وتستضيف اكبر قاعدة أمريكية في المنطقة، لضمان بقاءها وحماية أمنها القومي.

خامسا: مكاسب الوساطة النشطة لدولة قطر:

١. الحفاظ على هدف البقاء والأمن:

بالرغم من التحول الهائل في السياسة الخارجية القطرية منذ تولى الشيخ حمد بن خليفة القيادة عام ١٩٩٥، والهادف إلى طموح المكانة والاستقلالية لقطر من خلال أدوات القوة الناعمة، والمدفوع بالتغيرات الكبيرة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن ذلك لم يوارى حقيقة رئيسية في أذهان القيادة القطرية وهى ضرورة ضمان بقاء قطر والمحافظة على أمنها واستقرارها كدولة صغيرة، مهما بلغ نفوذ ومكانة قطر الدولية والإقليمية ، في ظل استمرار مركزية المنطق الواقعي الصراعى الفوضوي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وما يدل على ذلك، هو تعظيم قطر لتحالفها الدفاعي مع الولايات المتحدة كأحد الضمانات الرئيسية لحماية قطر في ظل إقليم شديد التوتر والاضطراب، ومن ثم يتصدر هدف البقاء والأمن أهداف ومحفزات قطر الرئيسية من وراء الوساطة، بل أن هذا الهدف يندرج ضمنيا ضمن الأهداف الأخرى، بحيث جعلت قطر الوساطة بمثابة "استراتيجية لبقائها وحماية أمنها". فمن خلال الوساطة، تسعى قطر إلى إقامة علاقات متوازنة مع القوى المتنافسة في المنطقة، وتحييد خصومها، مما يجعلها

في مأمن عن امتداد الصراعات المتوترة في المنطقة إلى حدودها، ويحافظ على درجة استقلالية دولة قطر(76)

فيوجد لدى قطر قلق دائم من صغر حجم الدولة، فالهشاشة طابع مشترك بين الدول التي تصنف في خانة البلدان الصغيرة، وتأتى الهشاشة أيضا من درجة التبعية للخارج، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف قطر ضمن الدول الصغيرة، ودرجة تبعيتها للخارج عالية جدا وفق معايير العلاقات الدولية، وتتعلق هذه التبعية أساسا بأمن البلاد، فقطر تسعى إلى تحصين وجودها وضمان البقاء، خاصة وأن قطر اليوم تعد من أغنى دول العالم، لكن توجد في منطقة شديدة الاضطراب، تكثر فيها التوترات السياسية الدائمة والحروب الكثيرة (٧٧)

حيث أن جزءا كبيرا من حقول الغاز الطبيعي لقطر تقع على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين، وتمتد للحدود البحرية مع إيران(٧٨)

ومن ثم، فتعزز مكانة قطر كوسيط محايد يساهم في تقليل عدد أعداء ومنافسين قطر، بل يحولهم إلى أصدقاء وداعمين، حيث ستشكل الوساطة المحايدة حائط صد أمام ضغوط الدول الكبيرة، أو التجاذبات التنافسية التي تجبر الدول الصغيرة على الانحياز لمعسكر على حساب الآخر، بالإضافة إلى توسع نفوذ قطر في مناطق النفوذ التقليدية للدول الكبيرة المنافسة لقطر في المنطقة(٧٩)

فالوساطة القطرية في اليمن ولبنان على سبيل المثال كانت جزء من استراتيجية قطر للتوازن وزيادة التقارب مع إيران ووكلائها، والحد من تأثير تهديد هؤلاء الوكلاء على أمن قطر، كما هددوا بالفعل أمن دول خليجية أخرى، حيث توسع نفوذ ودور إيران بشكل مفرط في المنطقة على حساب القوى الإقليمية العربية، وأصبحت المحرك الرئيسي للصراعات في الخليج والمنطقة عبر وكلائها في سياق استراتيجية توسعية في الخليج غير خافية عن قطر التي تشترك مع إيران في أكبر حقل نفط في العالم، وبذلك أصبح دور إيران الواسع في المنطقة دافعا رئيسيا لدور الوساطة القطرية في صراعات المنطقة (٨٠)

ومن زاوية أخرى، يعتقد صانعي القرار في قطر أن الوساطة النشطة في المنطقة، تساهم في صيانة الأمن الإقليمي، والحفاظ على توازن القوى الراهن، الذى هو الأساس والحاسم لبقاء قطر وحماية أمنها القومي، ولضمان تحقيق هذا الهدف تناور قطر عبر الوساطة حيث تقدم نفسها على أنها وسيط نزيه غير منحاز لديه حلول للمخاوف والمشكلات الأمنية لتكوين علاقات جيدة مع الجميع خاصة القوى الإقليمية المتنافسة كإيران والولايات المتحدة، فربما استوعب صانع القرار القطري جيدا درس الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ التي غيرت من توازن القوى الإقليمي على نحو جذري(٨١)

فالوساطة القطرية النشطة بين حركة طالبان والولايات المتحدة ، قد أثمرت بأنتهاء الصراع الطويل في أفغانستان باتفاق الدوحة في فبراير ٢٠٢٠، وقد ساهم على نحو كبير في توطيد الشراكة بين قطر والولايات المتحدة، في ضوء تراجع كبير لدور واشنطن

في المنطقة، وبالتالي سوف يؤثر على مستوى الحماية الأمريكية التقليدية لمنطقة الخليج(٨٢)

ويري الباحث أن الوساطة هي بمنزلة استراتيجية للبقاء كهدف أساسي لدولة قطر كدولة صغيرة، فمن خلال الوساطة، تحافظ قطر على نفوذها وتقويه في المنطقة، وتحشد لها حلفاء وأصدقاء، وتنأى عن نفسها من الصراعات والتوترات الإقليمية، وتناور بالوساطة وتتحوط من خلالها في سياستها الخارجية.

٢. <u>تعظيم محفز المكانة والنفوذ:</u>

تمثل الوساطة أهم أسلحة ترسانة قطر لزيادة نفوذها ومكانتها الإقليمية والدولية، وأيضا لتعزيز صورتها وجاذبيتها الدولية كوسيط موثوق وصانع سلام عالمي، وسمح انشغال المجتمع الدولي والدول الكبرى بالتحديات الكبرى المختلفة والمعقدة الراهنة، أن يبرز دور قطر وغيرها من الدول الصغيرة كسويسرا والنرويج في مجال الوساطة وتبوء القيادة فيها، وبالتالي تعظيم نفوذها وصورتها الدولية وتشكيل جبهة من الأصدقاء والحلفاء، بصورة تبدو غير متكافئة مع دولة صغيرة مثل قطر، ويخدم ذلك أجندة قطر الأمنية والاقتصادية في نواحي عدة، فمن الناحية الأمنية، ترسيخ مكانتها كحليف موثوق مستقر للغرب وخاصة الولايات المتحدة في منطقة شديدة الاضطراب، ومن الناحية الاقتصادية، تعزيز جاذبيتها الاقتصادية، وضمان زيادة صادرات الغاز، وجلب المزيد من الاستثمارات الخارجية في ظل توجه الدولة الرئيسي لتنويع الاقتصاد(٨٣)

فبحسب صحيفة نيويورك تايمز، أكتسبت الوساطة القطرية لاسيما الناجحة في لبنان، قطر سمعة وشهرة دولية واسعة جدا، بالإضافة إلى تعزيز سمعة قطر كوسيط موثوق يحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف، وحاضر كطرف ثالث في الأزمات الدولية والإقليمية(٨٤)

فعلى سبيل المثال، أكسبت الوساطة القطرية في النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا الذى تصاعد في العام ٢٠٠٨، مكانة وسمعة كبير لها كوسيط دولي يسعى لحل الصراعات المعقدة، وداعم للاستقرار وإرساء السلام خارج حدود إقليمه الجغرافي، حيث نجحت قطر عبر وساطتها في إقناع الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق تهدئة، وكان من ضمن بنود الاتفاق السماح لقوة عسكرية قطرية بالتمركز على الحدود المتنازع عليها لمراقبة وقف إطلاق النار تمهيدا إلى التوصل إلى اتفاق نهائي لحل النزاع(٨٥)

وهو ما يضاعف من ضمانات الحماية والنفوذ لقطر، وثقة الأخرين باعتبارها شريكا استراتيجيا مفيداً وداعما لمصالحهم الأمنية والاقتصادية، ففي عام ٢٠١٤ على سبيل المثال، ناشد وزير الخارجية السابق جون كيري السلطات القطرية باستخدام نفوذها لتأمين إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المخطوفين، وذلك إثر توسع النفوذ القطري الإقليمي بفضل الوساطة التي تخصصت فيها قطر(٨٦)

وفى سياق ذلك أيضا، قد طالبت واشنطن الوساطة القطرية في أفغانستان، بسبب نجاح قطر في تكوين علاقات واتصالات قوية مع حركة طالبان وقادتها، وهو الأمر الذى لم تنجح فيه دول إسلامية وعربية عدة حليفة لواشنطن. كما رأت واشنطن أن قطر تعد

الوسيط الأمثل لتسهيل المحادثات مع تلك الحركات وتفهم مطالبها، وربما ممارسة الضغوط عليها بسبب علاقاتها الوثيقة مع الحركة(٨٧)

وعلى الجانب الأخر فقد رأت طالبان في قطر الوسيط المسلم القادر على إقناع واشنطن بقبول نظام إسلامي معتدل في أفغانستان تحت حكم طالبان، كما لدى الحركة قناعة واسعة بحيادية الوساطة القطرية، وبالاهتمام الكبير الذى توليه قطر لأجل حل الصراع والعمل على استقرار أفغانستان(٨٨)

وقد كان مردود ذلك، تعزيز سمعة قطر الدولية كوسيط استطاع أن يحل صراع شديد التعقيد، تمكن فيه من تحويل جماعة شديدة التطرف إلى حكومة شرعية معتدلة منفتحة على العالم ومعترف بها دولياً(٨٩)

٣. **تعظيم المحفزات الاقتصادي**

يندرج الحفاظ على الأمن المالي والاقتصادي من أهداف الأساسية للوساطة القطرية، فعلى سبيل المثال، استثمرت قطر بعد وساطة دارفور بامتلاك الأراضي الزراعية لتحقيق برنامج الأمن الغذائي الوطني لقطر(٩٠)

وفور بدء الوساطة القطرية في اليمن عام ٢٠٠٧، أعلنت شركة الديار القطرية عن تطوير مشروع تلال الريان في صنعاء بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، كما استهدفت قطر من الوساطة في اليمن والقرن الأفريقي أيضا تأمين قدر واسع من النفوذ والعلاقات لها لحماية خطوط تصدير الغاز القطري التي تمر هناك(٩١)

فإحدى أهداف النفوذ القطري في الشرق الأوسط خاصة عبر دور الوساطة، يتمثل في العملية الناجحة لتنويع اقتصادها، فيجب تنويع اقتصاد دولة قطر بجانب عن النفط، وفي سياق السعي لهذا التنوع، أدركت قطر بأن ذلك يتطلب مكانة إقليمية ودولية رفيعة لدولة قطر(٩٢)

الخاتمة والنتائج

تجسد الوساطة المتخصصة لقطر حالة عملية ثرية، لأهمية وفعالية الدبلوماسية المتخصصة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول الصغيرة، والتصدي لتحدياتها الرئيسية خاصة تحدى البقاء.

وفي مجالات الدبلوماسية المتخصصة، يجب أن تتخصص الدولة في مجال معين وتركز عليه وتطوره، لكسب الكثير من المزايا، كالتخصص في مجال المساعدات الإنسانية، أو مجال القوة الناعمة الرياضية، والتي تتخصص فيها قطر، بالاضافة إلي الوساطة الدولية.

وتمثل الوساطة استراتيجية فعالة لدولة لقطر في تحقيق طموحاتها بلعب دور كبير في النظام الإقليمي والدولي، وتقوية سمعتها ومكاناتها، ويعزز هذا المسعى ضمنيا من نفوذ قطر، ويكسبها المزيد من ضمانات البقاء.

فالوساطة الدولية هي عملية إدارة صراع، مرتبطة بالمفاوضات الخاصة بالأطراف، لكنها مختلفة أو متميزة عنها، حيث يسعى المتنازعون للحصول على المساعدة، من طرف خارجي لتغيير تصوراتهم أو سلوكهم، دون اللجوء إلى القوة المادية أو اللجوء إلي سلطة أو قوة القانون.

نتائج الدراسة:

١. أثبتت الدبلوماسية المتخصصة لدولة قطر أن تركيز الجهود والموارد في مجالات محددة للقوة الناعمة لاسيما للدول الصغيرة، يحقق نتائج أكثر فعالية ونجاحاً مقارنة بتشتيت الجهود في مجالات متعددة.

٢. برهنت الوساطة المتخصصة لدولة قطر أن الوساطة من أنجح مجالات القوة الناعمة للدول الصغيرة، لضمان بقائها والحفاظ على أمنها القومي، وتعزيز مكاناتها وسمعتها الدولية، إذ عبر الوساطة قد برهنت قطر أنها قادرة على بناء السلام، والتأثير على مسار الصراعات بشكل إيجابي بصورة كبيرة.

٣. تستلزم الوساطة توافر إمكانات معينة للدول الصغيرة، حتى تحقق أهدافها بفعالية، وأهمها القدرة على الانفتاح على الجميع والمناورة، و التركيز على الدبلوماسية العليا المركزية.

٤. لا توفر القوة الناعمة والدبلوماسية المتخصصة ضمانات تامة للدول الصغيرة بشأن بقائها وحماية أمنها القومي، لكنها توفر لها ضمانات أكبر نسبياً، إذ أن الدول الصغيرة مهما بلغت من قوة صلبة وناعمة، ستظل غير قادرة على حماية نفسها تماما، ومحدودة التأثير في ظل افتقارها لمقومات القوة الصلبة الشاملة.

٥. ركزت دولة قطر في مجالات محددة كالوساطة، لتصبح متخصصة فيها، أو تنشئ دبلوماسية متخصصة من خلالها؛ إذن يمكن اعتبار الدبلوماسية المتخصصة استراتيجية متعمدة للدول الصغيرة لتحقيق أكبر استفادة منها.

٦. أن الوساطة بمنزلة استراتيجية للبقاء كهدف أساسي لدولة قطر كدولة صغيرة، فمن خلال الوساطة، تحافظ قطر على نفوذها وتقويه في المنطقة، وتحشد لها حلفاء وأصدقاء، وتتجنب الصراعات والتوترات الإقليمية.

٧. يوجد بعض الدوافع الرئيسية للوسطاء من أهمها: إدراك الوسيط بأن استمرار الصراع سيكون له تداعيات سلبية على مصالحه السياسية والأمنية، ورغبة الوسيط من التقرب من أحد طرفي الصراع أو كليهما، ورؤية الوسيط للوساطة على أنها فرصة مواتية لتوسيع وتعزيز نفوذه.

٨. تطورت نظرية السياسة الخارجية للدول الصغيرة عبر ثلاثة موجات رئيسية؛ الأولى: خلال الحرب الباردة، وفيها اقتصرت دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة على النظرية الواقعية بحكم هيمنة النظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، ومناخ الحرب الباردة الذى كان سائد حينذاك الذى قيد سلوك الدول الصغيرة في النظام الدولي. والثانية: بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تم التركيز على إعادة تفسير السياسة الخارجية للدول الصغيرة وإثر التطور المتصاعد لدور الدول الصغيرة في ضوء المناخ الجديد لحقبة مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أما الثالثة: فقد ركزت على التطور السريع لتصاعد أدوار ونفوذ الدول الصغيرة في النظام الدولي عبر أدوات وأنماط القوة الجديدة في النظام الدولي، وعلى وجه الخصوص القوة الناعمة.

٩. تعانى الوساطة القطرية من أوجه قصور رئيسية، ومن أهمها اعتمادها الكبير على الأموال، وغياب هيكل تنظيمي بيروقراطي قوى يدير ويوجه عمليات الوساطة، ومن ناحية أخرى لا يعنى انخراط قطر أو دولة صغيرة عامة في وساطة، نجاح تلك الوساطة في حل الصراع، إذ أن وساطات الدول الصغيرة في الكثير من الأحوال تتسم بالضعف والافتقار إلى النفوذ لحل الصراع بشكل نهائي، ومع ذلك فانخراط الدول الصغيرة في صراع كحالات الوساطات القطرية قد يساهم على نحو كبير في وجود حل لهذا الصراع، ووضع الأسس لحلها بشكل نهائي على المدى الطويل.

١١. من أهم التحديات التى واجهها دولة قطر؛ تحدى صغر الحجم والتحدي الديموغرافي، وتحدى الموقع الجيوسياسى لها.

١٢. من أهم مكتسبات الوساطة النشطة لدولة قطر؛ استمرار الحفاظ على هدف البقاء والأمن، تعظيم محفز المكانة والنفوذ، تعظيم المحفزات الاقتصادي.

١٣- فتح مكتب لتمثيل حركة طالبان في الدوحة، ليكون المنصة الرئيسية للمحادثات بين مسؤولي الولايات المتحدة وحركة طالبان بناء على طلب من الولايات المتحدةالأمريكية عام ٢٠١٣، ومثلت هذه الخطوة نقطة الانطلاق الرئيسية للوساطة القطرية النشطة في هذه المحادثات؛ بل تعتبر العلامة الفارقة في تطور هذه المحادثات، وعززت الولايات المتحدة من تحالفها العسكري مع قطر، وتم توقيع اتفاقية أمنية بين دولة قطر

بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٨ وحلف الناتو في مقر التحالف في بروكسل، وتركيز دولة قطرعلى الوساطة والبعد عن التنافس الإقليمي، ودعمها لحفظ السلام والاستقرار واحترام القانون الدولي يؤدي لترويج صورة إيجابية لدولة قطر على المستوي الدولية .

١٤- أن الوساطة التي توظفها الدول الصغيرة ؛ تؤمن لها قدر كبير من البقاء والاستقلالية وتحقق لها مكانة وتحقق لها نفوذ كبير، وبالتطبيق على الحالة القطرية، لا تزال قطر تعتمد على التحالف الأمني مع الولايات المتحدة، وتستضيف اكبر قاعدة أمريكية في المنطقة، لضمان بقاءها وحماية أمنها القومي، وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الوساطة بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية منذ ٢٠١٠إلى ٢٠٢١.

هوامش الدراسة:

1- Ahmet Safa Hüdaverdi, Revolutionary Change Versus Counter-Revolutionary Status Quo: Tracing The Reactions Of Qatar And The United Arab Emirates To The Arab Spring, Master Thesis, Istanbul, Ibn Haldun University, 2020, p19.

2 - Kenneth Katzman, "Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy", CRS Report, Vol. 69, Congressional Research Service, October 2021, p12.

3- Alan K. Henrikson, "Niche Diplomacy in the World Public Arena: the Global 'Corners' of Canada and Norway", in Jan Melissen *Ed*, The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p 67.

4- Philip J. Perinchief, In Search Of The Most Sustainable And Coherent Diplomatic Approaches To Addressing The Fundamental Challenges Small States (Including Small Island States Or SIDS) Perennially Face In An Uncertain World Of Hegemonic Giants, Master Thesis, University of Malta, June 2016, p14.

٥- أنظر:

- Alan K. Henrikson,Op.Cit, p68.
- Ibid, p71.

6- Ruben van Genderen and Jan Rood, "Water Diplomacy: a Niche for the Netherlands?", Netherlands Institute of International Relations, December 2011, p16.

7- Andrew F. Cooper, "Niche Diplomacy: A Conceptual Overview", in Andrew F. Cooper *ed*, Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War, (New York: MacMillan, 1997), pp 9-10.

8- Ruben van Genderen and Jan Rood, Op.Cit,p14.

9- Karlis Bukovskis, Aleksandra Palkova and Arturs Bikovs, Foreign Policy Specialization Of Small States: Latvia's Engagement In Central Asia, Romanian Journal Of European Affairs, Vol. 21, No. 2, December 2021, pp 116-117.

10 - Nicolas Fromm, Constructivist Niche Diplomacy Qatar's Middle East Diplomacy as an Illustration of Small State Norm Crafting, (Germany, Springer Nature, 2019), pp 23-24.

11- J. E. Peterson, "Qatar and the World: Branding for a Micro-State", Middle East Journal, Vol. 60, No.4, 2006, p739.

12- Istvan Lakatos, "The Potential Role of Small States and their Niche Diplomacy at the UN and in the Field of Human Rights, With Special Attention To Montenegro", Pécs Journal of International and European Law, No.1, 2017, pp 58-59.

13- David Roberts Bryn, Qatar and a Changing Conception of Security, Master's Thesis, Durham University, 2013, p149.

١٤- أنظر:

- Soha Saghir, Let Them Mediate: uncovering the potential of traditionally ignored state mediators, Master Thesis, Haverford College, 2021, pp 43-45.
- Ibrahim Fraihat, "Superpower and Small-State Mediation in the Qatar Gulf Crisis", The International Spectator, Vol. 55, No.2, 2020, pp 81-82.

١٥- أنظر:

- Jacob Bercovitch, Theory and Practice of International Mediation: Selected Eassays, (London and NewYork, Routledge, 2011, pp ١٨-٢٠).
- Milena Dieckhoff, "International Mediation: A Specific Diplomatic Tool For Emerging Countries?", ERIS Journal, Vol. 1, No.2, 2014, p 109.

16- Soha Saghir, Op.Cit, p13.

17- Sinisa Vukovic, International Multiparty Mediation And Conflict Management: Challenges Of Cooperation And Coordination, (London and new York, Routledge, 2016), p11.

18- "Basics of Mediation: Concepts and Definitions", Fact Sheet Series: Peace Mediation and Mediation Support, The Initiative Mediation Support Deutschland, 2017, p1.

19- James McKeown, Small States in Key Mediation Roles. Ghana's Capacity and Prospects for Mediation Learning from Nordic Examples, Master Thesis, Åbo Akademi University, Finland, 2015, pp 25-27.

20- Ibid, pp 20-21 .

٢١- سلطان بركات، "الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والإنجازات"، دراسة تحليلية صادرة، رقم ١٢، مركز بروكنجز الدوحة، نوفمبر ٢٠١٤. ص ٨.

22- Bat Orgil Myagmardorj, Mongolia As The Regional Mediator In Northeast Asia: Prospects And Challenges, Master's Thesis, Middle East Technical University, 2017, pp 19-21.

23- Phil Baxter, Jenna Jordan And Lawrence Rubin, "How small states acquire status: A social network analysis", International Area Studies Review, Vol. 21, No.3, 2018, p198.

24- Laurent Goetschel, "Bound to be peaceful?, The changing approach of Western European small states to peace", Swiss Political Science Review, Vol. 19. No.3, 2013, pp. 263. 264.

25- Jeffrey Willis, "Breaking The Paradigm(S): A Review Of The Three Waves Of International Relations Small State Literature", Journal of Interdisciplinary Research, Vol. 5, No.1, 2021, p19.

26- Neal G. Jesse and John R. Dreyer, Small States in the International System At Peace and at War, (London, Lexington Books, 2016, p22).

27- Rothstein, Ropert, "The Weak in the World of the Strong: The Developing Countries in the International System", Columbia University Press, New York, 1977, p. 41.

٢٨- أنظر:

- Morgenthau, J," Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace " , New York, Kmopf, 1978, 7-14.
- Neal G. Jesse and John R. Dreyer, Op.Cit, pp 21-22.

29- Victor Gigleux, "Explaining the Diversity of Small States' Foreign Policies through Role Theory", A Third World Journal, Vol.1, No.1, 2016, p27.

30- Brahim Saidy, "Qatar's Military Power and Diplomacy: The Emerging Roles of Small States in International Relations", In: Anne-Marie Brady and Baldur Thorhallsson *Eds*, Small States and the New Security Environment, (Springer Nature Switzerland AG, 2021, pp. 219-220).

31 Erik Noreen, Roxanna Sjostedt and Jan Angstrom, "Why small states join big wars: the case of Sweden in Afghanistan 2002-2014", International Relations, 2016, p4.

٣٢- أنظر:

- Kant, " political Writings " , ed. Hans Reiss, Cambridge University Press,1991.

- مروان قبلان، "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"، سياسات عربية، العدد ٢٨، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١٢.

٣٣- د.سعاد محمود أبولىلة، "الأبعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى". جامعة القاهرة، Jacobمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ١٨، العدد ٢، إبريل ٢٠١٧، ص ص ١٢٤- ١٢٦.

Munch 34. Jensen, 34- Small States in Cyberspace: A Scandinavian Case Study, Master's Thesis, The University of Southern Denmark, 2022, p 35.

35- Vaidotas Urbelis, "The Relevance and Influence of Small States in NATO and EU Common Foreign and Security Policy", Lithuanian Annual Strategic Review, Vol.13, 2014- 2015, pp. 62-64.

٣٦- أنظر:

- Alexander Wendt, " Social Theory of International Politics" , Cambridge University Press, New York, 1999.

- مها أحمد إبراهيم المولى، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية (دراسة حالة الحرب على الإرهاب)، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص ص ٤٤١-٤٤٢.

٣٧- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣، العدد الثاني، ٢٠١٤، ص ص ٣٢٤-٣٢٥.

٣٨- نفسه، ص ٣٢٦.

39- Shakaib RAFIQUE, Conceptualizing Strategic Risk-Taking By Small States Under Game Theory (A Constructivist Analysis), The Journal Of Social Science, Vol.5, No.9, 2021, pp19.

40- Ibid, p20.

٤١- د. سعاد محمود أبوليلة، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١١٩.

42- Neal G. Jesse and John R. Dreyer, Op.Cit, p 46.

43-Jacob Munch Jensen, Op.Cit, pp 36-37.

44-Mikkel Glommen Ege, Qatar Under Construction: A Study Of The Pre-Event Process Of The 2022 FIFA World Cup As An Identity Construction, Master's Thesis, Norwegian University of Life Sciences, 2020, pp 20-21.

45- Joseph S. Nye, " Soft Power: The Means To Success In World Politics ", Public Affairs, New York, 2004.

46- Pau Michael Brannagan and Danyel Reiche, Qatar and the 2022 FIFA World Cup Politics, Controversy, Change, (Palgrave Macmillan: Springer Nature Switzerland AG, 2022, p52).

47- Lubna Naser Eddin and Eltigani Abdelgadir Rahma, "On Qatar's Pragmatic Foreign Policy: The Palestinian Case", in: Mahjoob Zweiri and Farah Al Qawasmi Eds, Contemporary Qatar Examining State and Society, (Singapore: Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2021, p98).

48- Andreas Krieg, "The Gulf Crisis and Qatar's Pursuit of Self-Sufficiency in the Military Domain", in: Mahjoob Zweiri and Farah Al Qawasmi Eds, Op.Cit, p119.

49- Món Sanromà, "Qatar During The Reign Of Hamad Al Thani (1995-2013): From Soft Power To Hard Power", ICIP Working Papers, No.1, Institut Català Internacional per la Pau, 2015, pp 20-24.

50- Gidon Windecker and Peter Sendrowicz, "Qatar Between Marketing And Realpolitik A Smart Business Model For A Microstate?", Kas International Reports, 2014, p 85.

51- Courtney Freer, "Qatar and the UAE in peacemaking and Peacebuilding", LSE Middle East Centre Paper Series, No. 60, Middle East centre, March 2022, p8.

52- وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي، "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد الأول، يناير ٢٠١٤، ص ٣٧٩.

53- دستور دولة قطر، الباب الأول: الدولة وأسس الحكم، المادة (٧).

https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/qa/qa009ar.pdf.

54- Ignacio Álvarez-Ossorio And Leticia Rodríguez García, "The Foreign Policy Of Qatar: From A Mediating Role To An Active One", Revista Española de Ciencia Política, No. 56, July 2021, P100.

55- Osarodion Odosamamwen Izevbigie, Roots and Goals of the State of Qatar Roots and Goals of the State of Qatar's Contradictory Foreign Policy: Implications for U.S. National Security Interests, Master's thesis, Missouri State University, Decmber 2019, p19.

56- مروان قبلان، "سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا"، سياسات عربية، العدد ٢٨، سبتمبر ٢٠١٧، ص ١٦.
57- 2022 Qatar Military Strength, Global firepower, 04/09/2022, at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=qatar.
58- الموقع الرسمي لجهاز التخطيط والإحصاء القطري، https://www.psa.gov.qa/ar/statistics1/StatisticsSite/pages/population.aspx.
59- Lubna Naser Eddin and Eltigani Abdelgadir Rahma, Op.Cit, pp 99-100.
60- دافيد دي روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجاً"، في: عز الدين عبد المولى، الحواس تقية (محرران)، صمود قطر نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، (بيروت: لبنان، مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠١٨، ص ١٦٢).
61- Lina Khatib, "Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism", International Affairs, Vol. 89, No. 2, The Royal Institute of International Affairs, 2013, p 418.
62- Kristian Berg Harpviken and Sultan Barakat, "Comparing Qatari and Norwegian Models of Small State Conflict Mediation", Prio Paper, Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2018, p6.
63- Courtney Freer, Op.Cit, p10.
64- Ibid, p 11.
65- ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية لقطر: دراسة في السلوك السياسي"، دراسات دولية، العدد ٤٩، سبتمبر ٢٠١١، ص ٢٢٢.
66- Kristian Berg Harpviken and Sultan Barakat, Op.Cit, p4.
67-David Roberts Bryn, Op.Cit, p 145.
68-Kenneth Katzman, "Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy", CRS Report, Vol. 69, Congressional Research Service, October 2021, p12.
69- Nasria Pashtun, "contextualizing Qatar's Role and Relevance in Afghanistan's Quest for Peace", Afghanistan Women and Public Policy Journal, Vol. 5, Organization for Policy Research and development Studies (DROPS), 2019, pp. 39-46.
٧٠- العلاقات القطرية مع الناتو، سفارة دولة قطر في بروكسل، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/٧/٢٠، متاح علي الرابط التالي: https://brussels.embassy.qa/
٧١- أنظر:
- Mona K. Sheikh and Maja T.J. Greenwood Eds, "Taliban Talks Past, Present and Prospects for the US, Afghanistan and Pakistan", DIIS Report, No.6, Danish Institute for International Studies, 2013. Pp 4-41.
- Fatma Aslı Kelkitli, "American-Qatari partnership in the post-gulf war era: a mutually beneficial relationship", in: Geoffrey f. gresh and tugrul keskin eds, Us Foreign Policy In The Middle East From American Missionaries To The Islamic State, (London and new York, Routledge, 2018), pp. 138-154.
72- Majed Mohammed Hassan Al-Ansari, "The New Gulf Order: Crisis, Mediation, and Reconciliation", Middle East Policy, No. 28, 2021, pp 23-35.
73- Mohammad Rasouli, The U.S Approach to Peacebuliding in Afghanistan: A Comparative Analysis of George W. Bush, Barack Obama, and Donald Trump Administration Policies in Afghanistan, Master's Thesis, The City University of New York, 2020, pp 1-66.
٧٤- مطلق بن ماجد القحطاني، دانه بنت منصور آل ثاني " سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات "، مجلة سياسات عربية، العدد.٥١، ٢٠٢١، يولية، ص ص. ٧-٢٢.
75- Laurel Miller, "Biden's Afghanistan Withdrawal: A Verdict on the Limits of American Power", Survival Global Politics and Strategy, Vol.63, No.3, The International Institute for Strategic Studies, 2021, pp37-44.
76- Faisal Mukhyat Abu Sulaib, "Understanding Qatar's Foreign Policy, 1995-2017", Iddle East Policy, Vol. XXIV, No. 4, Winter 2017, p31.

٧٧- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر(١٩٩٥-٢٠١٣) روافعها واستراتيجياتها، (بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص ص ٣٤-٣٥).
٧٨- صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠/ ٢٠١٤، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد خضير، ٢٠١٥، ص ٧٦.
79- Mehran Kamrava, "Mediation and Qatari Foreign Policy", Middle East Journal, Vol.65, No.4, Autumn 2011, p 542.
80- Lina Khatib, Op.Cit, pp 418-419.
٨1- Ruslan Minich, "Conflict Mediation the Qatari Experience", Historia I Polityka, Vol.14, No.21, 2015, pp 124-125.
٨2- Sara Nowacka, " Arab Gulf States and the Situation in Afghanistan", PISM Bulletin, No. 167, The Polish Institute of International Affairs, 2021, p1.
83- Lina Khatib, Op.Cit, pp 419-420.
84- Kristian Coates Ulrichsen, "Qatar's mediation initiatives", Noref Policy Brief, February 2013, p2.
85- Mirdef Alqashouti, "Qatar Mediation: from Soft Diplomacy to Foreign Policy", in: Mahjoob Zweiri and Farah Al Qawasmi Eds, Contemporary Qatar Examining State and Society, (Singapore: Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2021, p 86).
86- Paul Michael Brannagan and Richard Giuilianotti, "The Soft Power-Soft Disempowerment Nexus: The Case Of Qatar", International Affairs, Vol.94, No.5, 2018, p1150.
٨٧- أنظر:
- David Roberts Bryn, Op.Cit, p 149.
- Osarodion Odosamamwen Izevbigie, Op.Ciy, p44.
٨٨ - أنظر:
-Kristian Berg Harpviken, "The Foreign Policy of the Afghan Taliban", PRIO Policy Brief, No.2, Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2021, p3.
- Scott Smith, "Afghan Peace Talks: Could a Third-Party Mediator Help?", Analysis and Commentary, United States Institute of Peace, Feb18, 2021, at: https://www.usip.org/publications/2021/02/afghan-peace-talks-could-third-party-mediator-help.
8٩-David B.Roberts, "Qatar, the Taliban, and the Gulf Schism", Oct19, 2020, Arab Gulf States Institute in Washington, at: https://agsiw.org/qatar-the-taliban-and-the-gulf-schism/.
٩٠- مطلق بن ماجد القحطاني، دانه بنت منصور آل ثاني، "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات"، سياسات عربية، العدد ٥١، المجلد ٩، يوليو ٢٠٢١، ص ١١.
91- Anders Gulbrandsen, Bridging The Gulf: Qatari Business Diplomacy And Conflict Mediation, Master's Thesis, School of Arts & Sciences of Georgetown University, 2010, pp 39-43.
٩٢- بول سالم، ويب دى زيو، "السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي"، مقال تحليلي، مركز ملكوم كير-كارنيغى للشرق الأوسط، ٣١ ديسمبر، ٢٠١٢،
https://carnegie-mec.org/2012/12/31/ar-pub-51004.